



Aqaba university of Technology Journal for Research and Studies

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و
البحوث



Volume 3, Issue 2
ISSN: (2790-5365)

2024



*Aqaba university of Technology Journal
for Research and Studies*

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و
البحوث

Volume 3, Issue 2

2024

ISSN: (2790-5365)

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة 2010-2022

رأفت عبدالسلام الياس الطراونة^b

Rafat.tarawneh@amsu.edu.jo

أنس محمد عبدالله الطراونة^a

anastarawneh2@gmail.com

a : جامعة البلقاء التطبيقية-أكاديمية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية

b : جامعة العقبة للعلوم الطبية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة 2010-2022، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية: الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الإنتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن. وأن هنالك بعض العقبات التشريعية أمام تحقيق دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، مثل قوانين الإنتخاب، وضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها وعدم وجود بنى مؤسسية لدى غالبيتها والتأثيرات الخارجية التي تؤثر على النشاط السياسي. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على ايجاد ثقافة تعزز استراتيجيات ومؤشرات، الانتماء للأحزاب والارتقاء بهذه المؤشرات إلى المستويات العليا المرغوب بها، من خلال رسم سياسة عامة ورؤية إستراتيجية واضحة المعالم لما لها من أثر في تحقيق التنمية السياسية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، رسم السياسة العامة الأردنية، الأردن.

Abstract

This study aimed to identify the role of political parties in formulating Jordanian public policy for the period 2010-2022. This study relied on the analytical approach, the historical approach, the comparative approach, and the systems analysis approach.

The study reached the following results: the parties did not play an influential role in political life, for many reasons, I tried to identify the most important of them, such as the weakness of affiliation with parties, which is attributed to the mentality of individuals and their low level of awareness of the importance of partisan work, the weakness and similarity of programs, ideas and goals, and the absence of parties that express about a special national experience, and the absence of a clear vision of the challenges facing Jordan. And that there are some legislative obstacles to achieving an effective role for the Jordanian political parties and forces, such as election laws, the weakness of the parties themselves, their traditionalism, the lack of institutional structures for most of them, and the external influences that affect political activity.

The study recommends the need to create a culture that enhances strategies and indicators, affiliation to parties, and raising these indicators to the desired higher levels, through drawing up a general policy and a clear strategic vision, because of its impact on achieving comprehensive political development.

Keywords: Political Parties, Drawing up the Jordanian Public Policy, Jordan.

مقدمة:

تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير ورسم السياسة العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

فموضوع رسم السياسة العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلى معرفة الأدوار الرسمية والغير الرسمية في عملية رسم السياسات، ويعيننا على القيام بالواجبات والمطالبات بالحقوق، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع القطاعي أو من النظام السياسي، لأن الذي يهم الفرد بالدرجة الأولى هو أن يرى وقعاً وأثراً لما يفعله النظام وتفعله الحكومات في حياته بطريقة مباشرة بحيث يكون يمس المجتمع القطاعي بشكل مباشر (صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي...).

وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها. كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضاً امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة. فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية. توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متعددة: التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق آليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

والملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها كل ما يسهم في النهوض بالمسيرة السياسية والديمقراطية ودعم جهود الإصلاح السياسي، من خلال زيادة معدلات المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، إذ أن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية، ونشر المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة، وتوسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي.

وتعاني الأحزاب الأردنية بعض التحديات منها ضعف الحياة الديمقراطية الداخلية للأحزاب، الشرذمة وعدم توحيد العمل الحزبي، وغياب البرامج السياسية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، والتمسك بأيدولوجيات وشعارات ثبت فشلها في تجارب الشعوب الأخرى، وعزوف المواطنين للانضمام الى الأحزاب، وارتباط بعض الأحزاب بالخارج مالياً وتنظيمياً، وبعض مظاهر التضييق على الأحزاب.

كما أن من التحديات التي تواجه أحزابنا الأردنية تمثل في كيفية التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم على أساس عشائري، فكل ما أفرزته الأحزاب أنها حاولت استغلال الثقل العشائري، بحيث يعزز الحزب أعضاء ممن لهم ثقل عشائري، ويتم ترشيحهم للانتخابات. كما إن شعور المواطن الأردني أن العشيرة هي التي تحقق له قدراً من المكانة يجعله لا ينظر إلى عملية انتمائه إلى الحزب السياسي على أنها مطلب ضروري وملح. وعليه جاءت هذه الدراسة لتحديد الواقع الفعلي لدور دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، من خلال تناول مدى تمثيل الأحزاب السياسية الأردنية في المجالس النيابية، وتشكيل حكومة برلمانية قادرة على تلبية طموح واحتياجات المواطنين.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين دور الأحزاب السياسية ورسم السياسة العامة الأردنية؛ حيث مرت الحياة الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية بعدد من المراحل، اتسمت في أغلب مفاصلها بالتقدم البطيء والغير قادر على رسم ملامح وشكل هذه الحياة، ويمكننا القول إنّ ما تشهده الحياة الحزبية بعد إقرار القانون سيشكل خطوة في الاتجاه الصحيح على ضوء التطور في تطوير المنظومة السياسية، لا سيما أن هذه المنظومة برمتها ينبغي أن ينظر لها نظرة شمولية وتكاملية. فالمواطن الأردني قد لا يشعر بهذا الدور وذلك لتذبذب هذا الدور من سنة لأخرى لاختلاف التشريعات والتعليمات والأنظمة، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور هذه الأحزاب السياسية في تنمية الحياة السياسية وتفعيل أدواتها، وأهمية تحقيق التنمية السياسية وما يمكن أن يشكله الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من مساهمة فعالة في تنمية الحياة السياسية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل التالي: ما دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010-2022م؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من انها تركز على دور الأحزاب السياسية في الحياة البرلمانية الأردنية خاصة ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010-2022، وأن دراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية يُعد مدخلاً للمشاركة السياسية وتطوير الحياة البرلمانية، ومن هنا فإن أهميتها تأتي من جانبين الأول علمي والآخر عملي:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، حيث تؤدي الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام الشعبي من خلال المساهمة في اطلاع المواطنين على المشاكل التي يتعرض لها المجتمع كونها إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، إلا أن الأحزاب السياسية الأردنية بقيت ضعيفة وبعيدة عن دائرة اهتمام المواطنين، وذلك بسبب وجود العديد من الإشكاليات الإجرائية والموضوعية التي تحد من فاعلية الأحزاب السياسية. وتأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من تقديم رؤية حول ردود الفعل عند القوى السياسية المختلفة والنشطة حول دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، بحيث تشكل هذه الردود تقييم للإصلاحات السياسية والتي تفتح آفاقاً مستقبلية للعمل الحزبي، حيث تُمنح هذه الأحزاب نسبة الثلث في الانتخابات للمجلس العشرين القادم، ثم النصف في الانتخابات التي تليها، وفي الانتخابات الثالثة تبلغ حصتها ما نسبته (65%) عدا الكوتا، مما يمثل خارطة طريق لشكل المجالس النيابية القادمة من خلال الصوت الحزبي.

كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن توظف لرصد التطورات المستقبلية في الحياة السياسية الأردنية، إضافة إلى كونها، من الناحية التطبيقية، تُشكل إحدى المرجعيات الهامة، بما تلقى من مسؤولية وطنية على الأمناء العامين للأحزاب بأن يمارسوا دورهم في تفعيل المشاركة السياسية، ضمن العمل البرلماني الذي يحتاج إلى تنامي تعددية حزبية قوية، مع توافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى النظام السياسي الأردني لتحقيق الإصلاح السياسي، حيث أن الحكومات القادمة تشكلها الأحزاب الفائزة، سواء كان حزباً بمفرده، أو ائتلافاً حزبياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، كذلك تهدف إلى التعرف على تطور الحياة السياسية في الأردن وكذلك التعرف على العوامل التي أثرت في تكوين المجتمع السياسي الأردني، الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحويل الأردن إلى دولة ذات نظام سياسي، ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010-2022م

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الفرضية الرئيسية الآتية: الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية أسهم في رسم السياسة العامة للدولة الأردنية؟

مُصطلحات الدراسة

الحزب: تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة.

السياسة العامة: مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها الحكومات من خلال إدارتها للمجتمعات

النظام السياسي: هو مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة، أو الحكم، فالنظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، فالأول مجرد مفهوم مركب تحليلي يستخدم لفهم الظاهرة السياسية لتسهيل عملية التحليل، والنظام ليس له وجود واقعي، وإنما هو موجود في أذهاننا أي أنه تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة التي تشكل محور المشكلة الدراسية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التكاملي ويضم في ثناياه مناهج عدة منها: المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم وما تحتمه علينا هذه الدراسة من مناهج وذلك لأن ضرورات الدراسة تستلزم استخدام مثل هذه المناهج نظراً لما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات عززت أو قيدت التحول للتعددية السياسية والحزبية. أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمرجات مع قيام التغذية الإسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام.

الإطار النظري:

نشأت الدولة الأردنية مع ظهور إمارة شرق الاردن، وقامت على أسس وأركان أهمها العشائر التي مثلت البنية التحتية الاجتماعية والسياسية والأمنية للإمارة الناشئة، وبقي هذا الركن الأصيل حاضراً في مسيرة الدولة حتى اليوم. وخلال تلك العقود كانت العشائر تمارس دوراً هاماً في تشكيل هوية الدولة وخطابها وحتى تشريعاتها.

وعلى الرغم من الانفراج السياسي الأردني، وحصول الأحزاب على الترخيص وعلى المظلة القانونية، إلا أن أداء الأحزاب السياسية المتدني لم يقنع المواطنين بأن الأحزاب باتت ضرورة وطنية وركيزة أساسية للديمقراطية، إن لم تكن الركيزة الأولى لها. ومن هنا عانت الأحزاب السياسية في الأردن من عزوف الجماهير عنها، فكانت الصدمة العلنية التي ترتبت عن الانفراج السياسي، قد كشفت عن مشكلات عميقة تعاني منها غالبية الأحزاب الأردنية، ولم يظهر تأثير التعددية في الأردن على الوضع السياسي إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث حققت التركيبة العشائرية لشرق الأردن الاستقرار للنظام السياسي بشكل عام ونظام الحكم بشكل خاص، والتركيبية العشائرية لشرق الأردن هم السكان المقيمين في شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة، وقبل وجود الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كان انتمائهم للعرب والاسلام وكجزء من بلاد الشام، وبعدها أصبح ولانهم وانتمائهم لأرضهم شرق الأردن قبل مجيء الهاشميين لحكمهم، وكانت القبائل والعشائر الأردنية هي الأساس في التقسيم الاجتماعي.

وبات دراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية كأحد الظواهر الفرعية في حقل الأنظمة السياسية لمعرفة تغير عواملها ودوافعها وفاعليتها السياسية وأنشطتها التقليدية وغير التقليدية ومدى مساهمتها في رسم السياسة العامة الأردنية.

النظريات المفسرة لدور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية نظرية تحليل النظم عند ديفيد إيستون:

يعد هذا المنهج أحد المناهج التي تقوم عليها الدراسة إذ يقوم على "وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويعتبر النظام الممثل لمجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراصة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية. ففي عام 1953، نشر ديفيد إيستون اللبنة الأولى لمفهوم النظام السياسي في كتابه *The Political System*، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة *World Politics* عام 1965 وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه *A System Analysis of Political Life* الصادر عام 1965، والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. (حداد، 2017).

وعلى وفق هذا المنهج يعد النظام وحدة التحليل الأساسية، وعلى ذلك استعمل (ديفيد أستن) بوصفه هذا المفهوم (System) مجموعة من العناصر المتداخلة والمتراصة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً وبشكل منتظم وأي تغير يطرأ على أي عنصر يؤثر على سائر عناصر النظام وعلى ذلك يتأثر الأخير برمته، لذا عرف (أستن) النظام السياسي على أنه: (مجموعة من التداخلات، أو التفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية معينة، فالنظام هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي المتكامل، ووفقاً لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل.

وهذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. كما أن لهذه الكيانات أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع (جابر، 2014).

لذا يتشكل النظام السياسي - لدى ديفيد أستن - من خلال المراحل الآتية (الشرقاوي، 2007):

أولاً- المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة، وهذه المدخلات تتبع من البيئة الداخلية، فحصول أزمة اقتصادية، أو تغير في القيم الثقافية يؤثر حتماً على النظام السياسي، وتشكل المطالب (عامة أو خاصة) الركن الأهم في المدخلات، ومن ثم فإن مهمة تلبية المطالب بحاجة إلى المساندة (تأييد الجماهير وولائهم ودعمهم وتوظيف طاقاتهم وكذا التمويل وما إلى ذلك) وهي الركن الثاني المهم في المدخلات.

ثانياً- عملية التحويل: وهي عملية استيعاب للمطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ومن ثم غربلتها لتحويل البعض منها إلى قوانين وقرارات وسياسات.

ثالثاً- المخرجات: وهي عملية استجابة للمطالب الفعلية، أو المتوقعة ومن ثم اصدار قوانين وقرارات، أو تبني سياسات، وقد تكون بشكل إيجابي، أو سلبي، أو رمزي، إيجابياً من خلال تلبية المطالب، وسلبياً عبر اللجوء لأساليب قمعية لردع المطالبين، ورمزياً من خلال تقديم الوعود، أو إثارة مشاعر الخوف من مخاطر تهديد خارجي أو داخلي.

رابعاً- التغذية الراجعة: وتشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قوانينه وقراراته وسياساته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوءها تجري عملية تصحيح مسار عمل النظام السياسي.

يؤكد ايستون أن فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات (ثابت، 2007).

ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، كما أن المناهج الأخرى - لاسيما منهج الاتصال والمنهج المؤسسي والمنهج البنائي/الوظيفي - تعتمد على الكثير من الأفكار والتصورات التي أطلقها دعاة هذا المنهج.

وتأخذ الدراسة بهذا المنهج من خلال بيان الأحزاب السياسية واعتبارها من المدخلات وفق هذا المنهج ودورها في تكريس مبادئها على أرض الواقع من خلال وصولها إلى السلطة الحاكمة وما دورها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية واعتبار ذلك من المخرجات وفق هذا المنهج وبالتالي بيان مساهمة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني.

النظرية الوظيفية

طور كل من (غابرييل الموند) و(باول) مفهوم الوظيفة واستعملوه نظرياً في دراسة النظم السياسية فهما يران أن الأخيرة تواجه تحديات أربع وهي: (بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع) ومن ثم فإن أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات وتجاوزها بأسرع وقت سيجعله في عداد النظم المتقدمة، لذا فالنظام السياسي - عند الموند - هو: (مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي: التكامل والتكيف عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع، أو التهديد باستعماله) (عبد النور، 2007):

أولاً- وظائف التحويل: وتتضمن عمليات التعبير عن المصالح ومن ثم صياغة القواعد القانونية وتطبيقها وإدامة الاتصال.

ثانياً- وظائف التكيف والاستمرار: وتدور حول التنشئة والتوظيف السياسيين، أما التنشئة فهي التربية السياسي، أما التوظيف فهو عملية اختيار القيادات وتدريبها.

ثالثاً- قدرات النظام: وتتعلق بفعالية أدائه السياسي داخلياً وخارجياً، وهذه القدرات هي: استخراجية تتعلق بتوظيف الموارد والطاقات المادية والبشرية، وقدرات تنظيمية تتعلق بضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، وقدرات توزيعية تتعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل، وقدرات رمزية تتعلق باستعمال الرموز لجلب تأييد المواطنين (علم، أناشيد، استعراضات... إلخ)، وقدرات استجابية تتعلق باستجابة النظام لمطالب البيئتين الداخلية والخارجية، ومن ثم القدرة الدولية وتتضمن توظيف مجمل القدرات المذكورة على المستوى الخارجي.

المنهج القانوني-المؤسسي:

يؤكد رواد هذا المنهج على أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لكونها تضم مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة من خلالها التي تبين بدورها الكيفية التي تتشكل على وفقها تلك المؤسسات وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها وعلاقتها مع بعضها وعلاقتها مع المواطنين وكل ذلك يحدد شكل نظام الحكم، والمرجع في ذلك كله القواعد الدستورية - مدونة أو عرفية - ومن ثم تنحصر الدراسة على وفق هذا المنهج في إطار دستوري وقانوني، وصفي وشكلي، ولكن هذا هو المنهج المؤسسي التقليدي، أما المنهج المؤسسي الحديث فهو منهج يهتم بجوانب أخرى يتعلق بتفاعل الحزب مع بيئته وعلى ذلك بدأ رواد هذا المنهج يأخذون في حساباتهم السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي يعمل في ظلها الحزب، وعلى ذلك يرى رواد هذا المنهج بأن بناء المؤسسات الدستورية والسياسية على أسس سليمة هو جوهر التنمية السياسية بل والتنمية الشاملة. وينصب إهتمام رواد هذا المنهج على جوانب عدة منها (سليمان، 2010):

أولاً- هدف المؤسسة: فالمؤسسات الدستورية والسياسية تتكون لتحقيق هدف أو جملة من الأهداف، فالبرلمان (المؤسسة التشريعية) مثلاً يهدف الى تجسيد إرادة المواطنين وتلبية مطالبهم.

ثانياً- بنية المؤسسة: يعد أسلوب التوظيف الأساس الذي يحدد الإطار البنيوي للمؤسسة، ويختلف هذا الأسلوب من مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى، وربما حتى من وقت لآخر، وتلك الأساليب تتراوح بين الانتخاب - المباشر وغير المباشر - والتعيين والوراثة، وربما تأخذ المؤسسة الواحدة بأكثر من أسلوب.

ولما كانت المؤسسة ومكوناتها تضم عدداً من الأعضاء، لذا فلكل عضو دورٌ يؤديه، وعلى الرغم من إن تلك الأدوار مكملة لبعضها لكنها تتفاوت من عضو لآخر، فبكل تأكيد يتولى رئيس المؤسسة أو نائبه أو رئيس اللجنة دوراً أكثر أهمية من سائر الأعضاء وذلك بحكم تدرج المسؤولية والصلاحيات (نوير، 2012).

ثالثاً-اختصاصات المؤسسة: يحدد الدستور-المدون أو العرفي-أو القانون اختصاصات كل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وذلك بغية توزيع المهام والمسؤوليات على أن يصب ذلك في إطار التكامل المؤسسي.

رابعاً-العلاقة بين المؤسسات: ينبغي أن تتأسس تلك العلاقة على التعاون والتكامل بين المؤسسات لاسيما المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وقد تتباين حدود ونطاق هذا التعاون والتكامل من نظام سياسي لآخر.

منهج صنع القرار:

أولاً- ماهية صنع القرار: تقوم عملية صنع القرار على أساس اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة أمام صانع القرار، ويعد منهج صنع القرار من المناهج الشائعة في الدراسات السياسية عموماً ودراسات النظم السياسية خصوصاً، ويجري ذلك على أساس النظر إلى إن كل النظم السياسية وعلى اختلاف طبيعتها وأصنافها تقوم بوظيفة صناعة القرارات. ففي أي نظام سياسي هناك أشخاص يصنعون القرارات سواء كانوا يعملون بشكل إنفرادي أم من داخل مؤسسات معينة، وفي كل الأحوال يؤثر على سلوك هؤلاء صفاتهم الشخصية وخلفياتهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي وخبراتهم وأعمالهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم ودوافعهم النفسية والآليات والقواعد المتبعة وما إلى ذلك (فهيمى، 2011).

ثانياً- إجراءات أو مراحل صناعة القرار: هناك سلسلة من الإجراءات أو المراحل تتبعها معظم النظم السياسية - لاسيما العريقة منها- بغية التوصل إلى القرارات، فهي تبدأ بتحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها، ومن ثم وضع أفكار وتصورات حول المشكلة المطروحة وما ينبغي عمله لمواجهةها مروراً بتقدير آثار كل البدائل المطروحة لحلها، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه من قبل صانعيه، وتأتي بعد ذلك عملية تقييم القرار وتخضع تلك العملية إلى معايير عدة منها: المعلومات المتوفرة، ودرجة المشورة في عملية صنع القرار، وأهمية القرار والحاجة لإتخاذه ومن ثم الآثار المترتبة على اتخاذ القرار وهل حقق الغاية المرجوة أم لا؟.

ثالثاً- أساليب تنفيذ القرار: إن عملية صناعة القرار تتطلب من صانعي القرارات اتباع أساليب متعددة لتنفيذه منها: (1) المساومة: وتعني التوصل إلى حلول مفيدة للطرفين، (2) التنافس: وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان، أو أكثر لتحقيق هدف، أو أهداف متطابقة أو متقاربة، وقد يلجأ المتنافسون إلى المساومة، (3) الصراع: ويحصل في حالة تعارض أهداف الفاعلين السياسيين، ونجاح طرف يعني خسارة الآخر وقد يفضي الصراع إلى نتائج مدمرة لطرف ما أو لكل الأطراف المتصارعة، (4) التعاون: مع وجود تعارض في الأهداف ولكن لا يمكن نكران وجود أهداف مشتركة بين الأطراف المتفاعلة سياسياً، وهو ما يدفعها للتنسيق والتشاور لتحقيق تلك الأهداف وضمان مصالح الجميع، وهذا الأخير هو أفضل السبل لأنه الأكثر جدوى لكل الأطراف المعنية بالقرار (الخرجي، 2015).

الدراسات السابقة:

دراسة (النمر، 2023) والتي جاءت بعنوان " دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية المصرية دراسة حالة مجلس النواب 2015-2020"، وهدفت إلى التعرف على دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية في مصر، مع التركيز على دور مجلس النواب 2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 خول للسلطة التشريعية سلطات واسعة في المراقبة على أداء الحكومة ووضع الموازنة والخطة العامة والتنمية الاقتصادية وإقرار السياسة العامة للدولة وغيرها ويتضح أيضا ان التكوين الحزبي والسياسي للبرلمان أثر كثيرا في العديد من قرارات مجلس النواب، وقد أنجز مجلس النواب خلال الفصل التشريعي الأول الكثير من التشريعات الاقتصادية الهامة مثل قانون ضرائب القيمة المضافة، وقانون الاستثمار، وقانون الجمارك... وغيرها من التشريعات.

دراسة (السوايعر، 2023) والتي جاءت بعنوان " دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021" وهدفت إلى التعرف إلى دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المؤسسي القانوني، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية تعتبر ذات أثر فاعل في كافة مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، والنفسية، لأن أجندتها وأهدافها مرتبطة بمصالح دولها حتى ولو اختلفت في وجهات النظر تبقى المصلحة الأولى والأخيرة هي لدولهم، ولكن ما نجده في الأردن أن بعض الأحزاب ليس لها أي دور فاعل في أي مجال من مجالات الحياة، وذلك نتيجة لكثرة الأحزاب إذ وصلت إلى أكثر من أربعين حزبا، وهذا بحد ذاته كاف لإلغاء وجودها الفعلي على الساحة الأردنية، مما يدفع إلى القول بأن التجربة الحزبية الأردنية كانت ولا زالت ضعيفة.

دراسة (طهوب، 2023) والتي جاءت بعنوان " الأحزاب السياسية وقوانين الانتخاب وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992-2022م)" وهدفت إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، وما أدت إليه قوانين الأحزاب والانتخاب المتعاقبة من آثار سلبية على الحياة الحزبية، كما عرضت الدراسة واقع مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية مستعرضة خصائص هذه المشاركة ونتائجها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر السلوك الحزبي ضعف الحياة الحزبية وابتعادها عن الممارسة الحقيقية للعمل الحزبي والديمقراطي، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوانين الأحزاب يُعتبر الإطار الذي ينظم العملية الحزبية ولها أهمية في تسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، وإكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تُمكنه من ممارسة مهامه المالية والإدارية والفكرية. وأن قوانين الانتخاب قد ساهمت في عملية تراجع العمل الحزبي وبرز ذلك من خلال قانون الصوت الواحد وكذلك النظام المختلط لعام 2012 وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام 2016، وأن قوانين الانتخاب الأردنية لم تسعى لتفعيل دور الأحزاب السياسية من أجل التأسيس لحكومات برلمانية.

دراسة (البلعزي، 2023) والتي جاءت بعنوان "الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا"، وهدفت إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، كذلك معرفة المراحل السياسية التي مر بها تطور العمل الحزبي في ليبيا. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود علاقة ارتباطية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية، ووجود علاقة ارتباطية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية، كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي والتنمية السياسية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية، وأشارت النتائج أن الأهمية النسبية لدرجة الوعي السياسي لدى أعضاء الأحزاب السياسية بلغت (82.33%)، وأن الأهمية النسبية لدرجة الاهتمام والمشاركة السياسية بلغت (62.66%)، وأن الأهمية النسبية لمؤشر التنمية السياسية بلغت (70%)، وأن أغلب المنتمين للأحزاب السياسية هم حملة المؤهل الجامعي والذي على وعيهم بأهمية الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي.

دراسة (Al-Majali, et.al, 2022)، والتي جاءت بعنوان "Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan"

على الحياة السياسية في الأردن. وتأثير العشائرية وممارسة الديمقراطية في الأردن"، وهدفت إلى التعرف على تأثير الأحزاب السياسية العشائرية على أنها الأسباب الرئيسية لفشل الإصلاحات الديمقراطية في الأردن. شارك في هذه الدراسة (380) مشترك حزبي أردني بالانتماء على استمارة وباستخدام إحصاءات كمية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: ان المشاركة السياسية في الأردن تشوبها ميول عشائرية وسلطوية. وأن البعد العشائري لها تأثير كبير على نشاط الأحزاب وانتخاباتها.

دراسة (ساجد، 2021) والتي جاءت بعنوان "النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الأردن"، وهدفت إلى البحث في آليات ومحددات صنع السياسات العامة في الأردن ودور القوى الرسمية وغير الرسمية فيها، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة السياسية تتركز في شخص الملك، والمؤسسات أو الأشخاص الفاعلين في عملية صنع السياسة العامة محدودون للغاية، فالملك هو الذي يحدد قواعد صنع السياسات ويقرر من يستطيع المشاركة رسمياً في صياغتها وضمن الإطار الذي يحدده لهم، أما المؤسسات الرسمية فتتسم بعدم استقلاليتها عن الملك وضعف صيغ العمل السياسي بينها وبين القوى غير الرسمية، وهذا أدى إلى اخفاق الكثير من السياسات والبرامج في تحقيق المصلحة العامة لتصب في مصلحة النخب الحاكمة، وعلى الرغم من بعض مظاهر التحرر السياسي والسماح لبعض القوى المعارضة للتعبير عن امتعاضها، إلا ان القرارات المهمة والنوعية مازالت تتخذ في الديوان الملكي.

دراسة (براهيم؛ وبن ظاهر، 2021) والتي جاءت بعنوان "مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة"، وهدفت إلى البحث في دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية تعد من أهم الآليات ذات التأثير المباشر على سير وحركة النظام السياسي فهي ضمان استقراره واستمراره، كما أن للأحزاب السياسية دور مهم في تنشيط الحياة السياسية. وأن دورها أضحى ينعكس بالإيجاب على فاعلية النظام السياسي وطبيعته، وفي تأطير كافة المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، مما يؤثر بصفة مباشرة على عملية التحديث السياسي والتطور الديمقراطي في الدولة.

دراسة (الشوابكة، 2021) والتي جاءت بعنوان "واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني"، وهدفت إلى واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي و الدستور الأردني، اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى إن الأحزاب الأردنية تراوح مكانها دون التأثير على صناع القرار داخل المملكة بسبب ضعفها البنوي أولاً وعدم استمالة الرأي العام وضعفها في التنظير الفكري ليكون داعم أساسي للحزب وقراراته ورؤيته حول كافة القضايا التي تهم المجتمع، وأستمرار التدخلات الحكومية بعمل الأحزاب وإدارته لشؤونه الداخلية وعلى ممارسته لأنشطته المختلفة والاندماج مع حزب آخر، من خلال لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية.

دراسة (زاير، 2019) والتي جاءت بعنوان " دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج اتخاذ القرار، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية من أهم النظم السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره و استقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية، وأن الأحزاب السياسية تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، وأن أداء الأحزاب السياسية ينعكس إيجاباً على نوعية الحياة السياسية و على مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي، و فاعلية النظام السياسي. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة ومحطة اتصال بين المواطنين والسلطة.

دراسة (التعمري، 2018) والتي جاءت بعنوان "دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017: مجلس النواب-دراسة حالة"، وهدفت إلى التعرف على معوقات قيام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية بدور فاعل في مجلس النواب الأردني، وتحديد أهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، كما استشرفت الدراسة التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. وكان من نتائج الدراسة أنها أثبتت صحة فرضيتها التي مفادها: "هناك علاقة ترابطية بين وجود أحزاب فاعلة في المجتمعات السياسية وفي دوائرها وبين الإرادة السياسية للدولة لتحقيق ذلك وبناء ثقافة سياسية فيها". وأتى ذلك الإثبات ضمن سلسلة متصلة من البحث في الدراسات السابقة العربية والأجنبية حول موضوعها. وخلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية كذلك، إلى أن الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الأردنية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى تحديد بعض العقبات التشريعية أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، وإلى وجود سلبيات تتصل بنظم الانتخاب. وخلصت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.

دراسة (ازروال، 2017) والتي جاءت بعنوان " دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية"، وهدفت إلى توضيح دور الحزب باعتباره أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي، وصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

أنه تؤدي الأحزاب السياسية في تنشئة المواطن من الناحية السياسية، وتعمل على تربيته في اكتساب روح الممارسة السياسية السليمة بقواعدها الديمقراطية، لاسيما منها احترام الرأي الآخر وفتح قنوات الحوار من أجل المصلحة العليا للدولة، الأمر الذي يجعل منها لاعب أساسي ضمن قواعد اللعبة السياسية عند الشروع في صناعة العملية السياسية، وإعداد السياسة العامة للدولة في جميع مراحلها.

دراسة (النعيمات، والدروع، 2016) والتي جاءت بعنوان "أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة
دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية"، بوهفت إلى التعرف على الأثر البالغ للأحزاب السياسية في تنظيم أعمال الإدارة ومنعها من التعسف في استعمال السلطة باعتبارها لسان الجماهير والمعبر عنها، والتي غالباً ما كشفت عن بعض التجاوزات من موظفي الإدارة العامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أنه بخصوص التجربة الحزبية الأردنية الراهنة، فيجب العمل بأقصى سرعة وإخلاص على تطوير النظام الحزبي على أسس مثالية، توضع لها الخطط المناسبة، وتتضافر لها الجهود المثالية كذلك، حتى نضمن أن يكون تطورها متجهاً إلى الوجهة الصحيحة وهي المساهمة بكفاءة وموضوعية في الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل للسلطات الحاكمة، أو العلاقة معها، وفيما بينها، والتوازن الدستوري المناسب في اطار كل ذلك، مع المحافظة التامة علي الحقوق والحريات والحرمان العامة، لأن هذا هو النبراس الصحيح للتقدم النسبي مع الأنظمة الدولية لمنافسة الأخرى، كما أن ذلك هو الذي يضمن داخلياً أن تكون الممارسة الحزبية عوناً على الرقابة الإدارية السليمة لا العكس.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وباستعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها قد تناولت الأحزاب السياسية، ومراحل تطور الأحزاب في الأردن، وما يواجهها من تحديات، كما تطرقت عدد من الدراسات إلى العوامل والظروف التي تؤثر في رسم السياسة العامة الأردنية. وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها المعروضة كونها تتناول دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010-2022م، فعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحث.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة (2010-2022).

تشكل الأحزاب السياسية حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي. فهي تجمع مصالح العامة، وتعبّر عنها من خلال طرح سياسات عامة، وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية (عادل، 2021). فضلاً عن ذلك، تدرب الأحزاب القادة السياسيين، وتنافس في الانتخابات، لتكتسب درجة من السيطرة على المؤسسات الحكومية. وعندما تحصل هذه الأحزاب على أكثرية الأصوات، فإنها ترسي الأساس التنظيمي لتشكيل الحكومة. أما حين تنال الأقلية من الأصوات، فإنها تقف في صفوف المعارضة، أو تشكل بديلاً عن الحكومة (السعدني، 2019). وتجدر الإشارة إلى أن المرشحين يسعون إلى تعزيز مصالح حزبهم في الهيئة التشريعية، عند نجاحهم في الانتخابات، فيمثلون برامج عمل محددة لسياسات، تحظى بالشرعية اللازمة، بموجب الصلاحية التي أسبغها عليهم الناخبون. وفي البرلمان، يندمج النواب المنتمون إلى الحزب غالباً، ضمن مجموعات أو تكتلات برلمانية، وهي الطريقة الأساسية التي تعتمد عليها الأحزاب لتنظيم نفسها ضمن الهيئة التشريعية.

ويمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد. وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية: كالدستور، وقوانين الانتخابات، والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية؛ تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في القطر العربي (النعيمات، والدروع، 2016).

وإن غالبية النظم السياسية -إن لم يكن جميعها- بقيت لعقود عديدة، وما زالت، تحل أجهزة الأمن في تنظيم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباححت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة. كما إن إقامة شراكة عربية حقيقية تؤدي إلى رؤية موحدة بين الدول العربية في كافة المجالات -بقيت بعيدة عن الواقع. كما إن الأنظمة لم تتخذ من التعددية السياسية منهجا للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الدولة، فبقيت الرؤية أحادية في صنع القرار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني ظلت مهشمة، فلم ترسخ الديمقراطية التي هي روح التنمية السياسية، والتي هي الآلية التي من خلالها تتم التنمية الشاملة المستدامة. لهذا بقيت بنود الدساتير العربية بعيدة عن التطبيق، وبالتالي انطبع مصطلح التخلف والعجز في التطوير لعقود عديدة على كافة الدول العربية (المقداد، 2007).

والفرد في مجتمعنا العربي ما زالت ثقافته مبنية على قيم، ومبادئ، وانتماءات، تحكمها جميعاً أيديولوجية متوارثة، وعقائدية تجعله دوماً يميل نحو التنازل في كثير من الأحيان لمصلحة الإطار الاجتماعي والقومي. كما إن المجتمع العربي مجتمع ثقافته مبنية على مفاهيم الانتماء للإطار الأنتو -اجتماعي العشائري، فتشده قيمة وعاداته للتراجع أمامها في كثير من المواقف - وإن لم يرض عنها دائماً - ولا ضير في ذلك طالما أن التاريخ الاجتماعي يقر بأن العائلة والعشيرة تنتازل عن مصالحها الذاتية القبلية - والقبيلة لمصلحة المجتمع الأوسع ذي التنظيم الاجتماعي الأكبر وهي الدولة، وضمن القومية يتوسع الإحساس لقومية النظام السياسي لتكون منطلقاته تتسجم مع مصلحة الأمة (عبد الحي، 2003).

ولم يظهر تأثير التعددية في الأردن على الوضع السياسي إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث حققت التركيبة العشائرية لشرق الأردن الاستقرار للنظام السياسي بشكل عام ونظام الحكم بشكل خاص، والتركيبة العشائرية لشرق الأردن هم السكان المقيمين في شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة، وقبل وجود الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كان انتمائهم للعرب والاسلام وكجزء من بلاد الشام، وبعدها أصبح ولائهم وانتمائهم لأرضهم شرق الأردن قبل مجيء الهاشميين لحكمهم، وكانت القبائل والعشائر الأردنية هي الأساس في التقسيم الاجتماعي (الرشواني، 2006).

ولم يعرف المجتمع الأردني التعددية السياسية الحديثة خلال مرحلة التطور ولكنه اتجه للاندماج والتداخل في العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وبرزت النشاطات المتبادلة القائمة على التعاون وخاصة في مراحل توطين البدو التي اتبعتها السياسة الداخلية للدولة والهجرة من الريف والبادية الى المدن (الحسين بن طلال، 1987).

وفي مراحل مبكرة بدأ يظهر التطور السياسي على المجتمع في شرق الأردن وتتأسس المعارضة على أسس التعددية ولكن دون تخطيط لها من خلال وقوفهم في وجه سلطة الانتداب والحركة الصهيونية، ومساندة الفلسطينيين ودعم ثوراتهم المتلاحقة، ومدهم بالسلاح والعتاد والمؤن وقيام المظاهرات والاضرابات وشكلت القبائل في شرق الأردن حالة متقدمة من التطور السياسي واستيعاب ومساعدة المهاجرين الفلسطينيين (الفتلاوي، 1996).

أثرت تركيبة المجتمع الأردني في التعددية السياسية سلباً وإيجاباً في مراحل تطور الدولة الأردنية، فالمجتمع الأردني تطور من مجتمع قبلي فلاحي متجانس قبل الاستقلال، إلى مجتمع متطور أكثر تعددية في مراحل متدرجة بعد هجرة الأقليات العرقية للأردن ووجود أقلية مسيحية تبلورت بعد قيام النظام السياسي في الأردن، بعد أن كانت منصهرة في المجتمع البدوي الفلاحي والهجرات الفلسطينية عام 1948 و 1967، وبعد حرب الخليج عام 1991 التي اضافت بعد وحدة الضفتين عنصراً جديداً وتوجهات سياسية وثقافية واقتصادية متبلورة عملت على تفعيل التوجه السياسي للشعب الأردني نحو الديمقراطية التعددية السياسية في بعض المراحل، كما كانت عامل هدم في تعطيل هذا التوجه في مراحل أخرى (العدوان، ابو العماش، 2007).

ومع تطور الوضع السياسي الداخلي والاقليمي نشأت الحركة الوطنية الأردنية، وظهرت التعددية الحزبية التي عملت على المشاركة في تطوير الحياة السياسية واستقرارها بشكل مهم، وبدأ تأثيرها بعد مرحلة الاستقلال خاصة في الخمسينات من القرن الماضي، حيث وصل العمل السياسي ذروته، وقامت على أحد أطرافه العشائرية من خلال وجود عدد كبير من السياسيين وأصحاب الاتجاهات السياسية والحزبيين، وعملت على تطور الفكر السياسي الشعبي والمؤسسي والبرلماني والعسكري، والتي عبر عنها أبناء المجتمع الأردني في العمل السياسي في تعريب الجيش والوحدة الوطنية والعربية، وتدعيم الاستقلال والاستقرار، والمحافظة على المكتسبات الوطنية والقومية، ودعم النظام وقيام أول تعددية سياسية في تلك المرحلة (النعيمات، والدروع، 2016).

ونتيجة لحمايتهم ولوائهم لنظام الحكم بدأ النظام يعتمد على الشرق أردنيين في المناصب الحكومية والأمنية لعدة اعتبارات مرت بها تجربة نظام الحكم سابقاً، رغم ضعف قوتهم الاقتصادية التي كان يتمتع بها فئات البنيان الاجتماعي الأخرى، وخاصة الفلسطينيين والشركس والمسيحيين، ولكن أصبح التمثيل السياسي لبعض فئات المجتمع الشرق أردني يتفوق على الفئات الأخرى نسبياً، وقد يعود السبب لوائهم وانتمائهم والتفاوت في الاتجاهات السياسية لفئات المجتمع الأردني ومستوى تعليمهم (العزام، 1998).

وفي مرحلة السبعينات من القرن الماضي أصبح المجتمع الأردني تقريباً في مرحلة تحضر على المستوى السياسي والاجتماعي، مما أدى الى خلخلة النظام القبلي وتراجع نسبة البداوة تدريجياً في المجتمع الأردني، رافقه زيادة الوعي السياسي للشرق أردنيين، والذي جاء نتيجة زيادة أعداد المتعلمين، مما جعل متطلباتهم ودرجة قربهم من النظام السياسي تختلف عما كانت عليه سابقاً، وأصبح هلة النظام السياسي أن يتعامل معهم بدرجة أعلى مما كان عليه الوضع في الخمسينات وما قبلها (نقرش، 1995).

وبالرغم من التطورات السياسية والاجتماعية في بنية الشرق أردنيين السياسية والفكرية إلا أنها لم تحقق التحول للتعددية السياسية المنشودة، بسبب ارتباطهم في الأردن والنظام الحاكم الذي لا جدال حوله من حيث الدعم والوحدة وخاصة في حال وجود أي خطر يهدد النظام السياسي، وهذا الشعور عززته محاولات بعض الجهات التي تحاول إزالة الحكم، أو إقامة نظام سياسي بديل، وبقاء الأحزاب السياسية والمؤسسات في المجتمع المدني التي يقوم عليها الأردنيين تدور في فلك النظام السياسي (العدوان، ابو العماش، 2007).

لذلك فإن البداوة التي اتصف بها المجتمع الأردني سابقاً ليست صفة مستمرة، إنها مرحلة اجتماعية، وهذا ما يميزها عن العرق والطائفة، ولكنها تتغير وبصورة مستمرة للتخضر وتناقص نسبة المحافظين على هذه الصفة بما لا يزيد عن 2% من المجتمع الأردني إلا أن الحفاظ على هذه الصفة يعود لنظام الحكم أولاً، والبدو أنفسهم ثانياً، باعتباره نظام اجتماعي تأسست عليه الإمارة الأردنية وحقق لها الأمن والنظام والاستقرار والاستمرار على الدوام، حيث لم يلغى قانون العشائر إلا في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي (حتر، 1996).

إلا أن النظام السياسي في أوائل التسعينات من القرن الماضي بدأ نسبياً بالتراجع عن دعم النظام العشائري الأردني، وتصدى لأي تحرك أو نشاط لهذه الفئة باستخدام الجيش في أكثر من مدينة أردنية وخاصة في الجنوب (معان والكرك والطفيلة) واعتقال أعداد كبيرة من النشطاء السياسيين والمواطنين، مما زاد في تماسك وإدراك العصبية الأردنية للتحويل السياسي من وجهة نظر النظام الأردني، خاصة بعد نظرتهم لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتطبيع معها، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، ومحاولات التوطين والوطن البديل، والتذبذب في التقرب من النظام العربي تحت عدد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، تدعمها وتطبقها النخبة السياسية الحاكمة في الأردن التي انفردت في الحكم في السبعينات وما بعدها (الشرعة، 1999).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1989-1993):

شهدت خمسينيات القرن الماضي ازدهاراً ديمقراطياً، حيث شكلت حكومة سليمان النابلسي (1956/10/29) ولغاية (1957/4/14)، والتي شكلها الحزب الوطني الاشتراكي، بالتعاون مع عدة أحزاب، سميت تلك الحكومة، أنها حكومة برلمانية، والسبب، أن الحزب الوطني الاشتراكي، كان من بين أكثر الأحزاب التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب، مما دفع المغفور له الملك الحسين إلى تكليف رئيس الحزب بتشكيل الحكومة الجديدة. وبحسب النصوص الدستورية، لم يكن هنالك جواز أو منع للجمع بين النيابة والوزارة، بنص صريح، مما أعطى النظام السياسي حرية التصرف بحسب مقتضى الحال، لذلك شكلت الحكومة من أعضاء مجلس النواب. لكن هذه الحكومة، لم تعمر طويلاً، ففي نيسان من العام 1957م، أي بعد قرابه الستة شهور، طلب الملك إلى رئيس الحكومة عبر رئيس ديوانه الملكي، طلب من النابلسي تقديم استقالته، ليتم اقالته، نتيجة خروجها عن التوجيهات الملكية (المصري، 2017).

ودخل الأردن منذ العام 1957 في مرحلة الاحكام العرفية، ونظراً للتضييق على الحريات التي مارستها حكومة زيد الرفاعي (1985-1989) على الحياة السياسية الأردنية بكافة مكوناتها الحزبية والنقابية والسياسية والثقافية والإقتصادية والجامعية، إضافة إلى الممارسات العرفية التي تميزت فيها تلك الفترة، من تضييق واعتقالات للمعارضين لسياسات الحكومة. ولقد اوجدت حكومة الرفاعي أجواء احتقان وغضب غير مسبوق في الشارع الأردني بكافة مكوناته، نتج عنه في نهاية المطاف أحداث نيسان عام 1989 التي كانت المفتاح لأن تراجع الدولة سياساتها في تلك الفترة وتسير بخطوات نحو الانفراج تمثل في إقالة حكومة الرفاعي والدعوة لعقد انتخابات نيابية كاملة وليست تكميلية كما كانت في عام 1984 (الفايز، 2014).

أما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الحادي عشر (1989-1993) لقانون الانتخاب رقم، وفقاً لسنة (1989) (نظام القائمة المفتوحة، الكتلة). فلقد لاقى قرار العودة إلى الحياة النيابية عام 1989، وإجراء الانتخابات النيابية ارتياح كبير لدى كافة التيارات السياسية والقوى الوطنية والشعبية في الأردن، لقد شكل ذلك قناعة لدى هذه القوى والتيارات السياسية بجدية النظام السياسي نحو التوجه نحو الحريات العامة وحرية الرأي (الهميسات والزعبي، 2004). إذ تم إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الديمقراطية لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي؛ ونتيجة لذلك شعر المجتمع الأردني برغبة صادقة في توظيف الإمكانيات والطاقات والجهود إلى مزيد من التقدم والنهضة والازدهار، مدركين أن من حقهم وبمقتضى الدستور ممارسة الحياة الديمقراطية من خلال برلمان منتخب يعمل على تحقيق ما يتطلع إليه المجتمع الأردني بما ينسجم مع طبيعة المرحلة وتحدياتها (الزعبي، 2001).

وأجريت الانتخابات البرلمانية لعام (1989) حسب القانون المعدل لقانون الانتخابات رقم (23) لسنة 1989، نظام القائمة المفتوحة (الكتلة)، وبموجب هذا النظام قسمت المملكة إلى دوائر انتخابية، وأعطيت كل دائرة انتخابية عدداً معيناً من المقاعد، إذ تم تمثيل جميع المقاعد المخصصة لمجلس النواب وعددها ثمانون مقعداً وأخذ القانون بعين الاعتبار واقع الأقليات في المملكة، الأقليات في مجلس النواب الحادي عشر (الدعجة، 2005).

أن التيار الإسلامي قد حقق نتائج جيدة في هذه الانتخابات بحصوله على (25) مقعد من أصل (80) مقعد، إذ كان لقانون الانتخابات لعام (1989) واعتماده على نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) الأثر الأكبر في دعم مرشحي التيار الإسلامي؛ لأنه وبموجب هذا النظام أصبح للناخب أكثر من صوت واحد (الزعبي، 2001)، وهذا مكن الناخبين أن يصوتوا لأبناء عشائهم وكذلك للتيار الإسلامي (الرنتاوي، وآخرون، 2017)، وأما بالنسبة للتيار القومي واليساري فكانت انتخابات عام (1989) الفرصة الأولى للوصول هذه التيارات إلى البرلمان، وقد حصل التيار القومي واليساري على اثني عشر مقعداً (الهميسات والزعبي، 2004).

وهنا يمكن القول أن انتخابات مجلس النواب الحادي عشر، قد أفرزت مجلس نواب قوي إلى حد ما في تكوينه وفي مظاهر التعددية السياسية فيه، التي تمثلت بمختلف التيارات السياسية والاجتماعية، إذ ساعد نظام القائمة لمفتوحة (الكتلة) والذي أتبعه الأردن في هذه الانتخابات على دعم وتشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية وبالتالي الحصول على نتائج جيدة والوصول إلى البرلمان.

ويلاحظ الباحث أن انتخابات عام (1989) قد شكلت فرصة حقيقية للتواجد الحزبي في البرلمان، إذ حصلت التيارات السياسية المختلفة على (37) مقعد من أصل (80) مقعد، بالرغم من حظر الأحزاب السياسية لمدة طويلة، ويعود ذلك لنظام القائمة المفتوحة (الكتلة) التي أتبعها الأردن بهذه الانتخابات، وبموجب هذا النظام أصبح للناخب أكثر من صوت واحد، الأمر الذي أدى لدعم الأحزاب السياسية.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1993-1997)

بعدما أجريت انتخابات عام 1989 على أساس نظام القائمة المفتوحة، قد طبق الأردن قانون الصوت الواحد منذ انتخابات 1993 ولغاية عام 2010، وأجريت الانتخابات النيابية بنظام الصوت الواحد غير المتحول الذي أخذت به المملكة في الانتخابات التي جرت في (1993/11/8)، بموجب القانون المعدل لقانون الانتخابات لسنة (1986)، الذي الغى نظام القائمة واستعاض عنه بنظام الصوت الواحد غير المتحول الذي يمنح الناخب صوتاً واحداً بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، حيث قسمت المملكة إلى 42 دائرة انتخابية وكل ناخب صوت واحد لمرشح واحد وكان لهذا النظام تأثير واضح على العملية الانتخابية وعلى طبيعة الفئة التي سوف تصل إلى قبة البرلمان، لتدل هذه المرحلة على ضعفاً للتمثيل الحزبي (أبو رمان، 2003).

أما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الثاني عشر عام 1993، فقد سبقها إصدار قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية. ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه الفترة ضمن أربعة تيارات (اطبيش، 2016):

التيار الأول: الأحزاب القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب العربي الديمقراطي الأردني، وحزب جبهة العمل القومي.

التيار الثاني: الأحزاب الدينية: جبهة العمل الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية (دعاء).

التيار الثالث: الأحزاب الماركسية/اليسارية: الحزب الشيوعي الأردني، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، حزب الحرية.

التيار الرابع: الأحزاب الليبرالية/الوسطية: حزب العهد الأردني، حزب التقدم والعدالة، حزب التجمع الوطني الأردني، حزب الوطن، حزب اليقظة، الحزب الواحد العربي الديمقراطي (وعد)، حزب المستقبل، حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون)، حزب الجماهير العربية الأردني، حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية.

ومثلت انتخابات عام (1993) الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، إلا أن الأحزاب لم تلعب دور المؤثر في الحياة السياسية، والعقبات التشريعية، مثل قانون الانتخاب المؤقت لسنة (1986)، والقانون المعدل لسنة (1993)، رغم ما أثير من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" (لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته) الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب -ولا سيما المعارضة- لحساب الانتماءات العشائرية فقد حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (17) مقعداً في مجلس النواب الثاني عشر، فيما حصلت بقية الأحزاب التي تنتمي لتيارات مختلفة على (16) مقعداً، ونلاحظ هنا تراجع تمثيل حزب جبهة العمل الإسلامي الذي حصل على (22) مقعد في مجلس النواب الحادي عشر عام 1989 إلى (17) في مجلس النواب الثاني عشر 1993؛ وذلك بعد تطبيق قانون الصوت الواحد (الرنثاوي وآخرون، 2017). وجرى الانتخابات في عهد حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الأولى وتشكلت في عهد المجلس وزارة الأمير زيد بن شاعر الثالثة ووزارة عبدالكريم الكباريتي ووزارة الدكتور عبدالسلام المجالي الثانية، ترأس المجلس كل من طاهر المصري تلاه سعد هایل السرور.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1997-2001)

أما بالنسبة لمجلس النواب الثالث عشر (1997) صدرت الإرادة الملكية السامية بأجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الثالث عشر بتاريخ 1997/11/4 وفقا لقانون الصوت الواحد، قانون الانتخاب المؤقت رقم (24) الذي صدر في 1997/5/15، الذي تم بموجبه إجراء تعديل على النظام الانتخابي الملحق بالقانون الاصلي والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، وعدلت المادة (39) حيث أنيطت صالحة تمديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة المركزية إضافة إلى المادة (46) التي تتعلق بتصويت الامي. وكان تمثيل الأحزاب في هذا المجلس دون المستوى المطلوب، إذ أجريت انتخابات هذا المجلس في ظل مقاطعة معظم الأحزاب السياسية للانتخابات وذلك بسبب الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد (العطين، 2006)، وقادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي -أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً- مقاطعة انتخابات عام (1997) بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد. وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف (اللوزي، 2012):

1. **المقاطعة**: وهو ما تبنته أحزاب جبهة العمل الإسلامي، والشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية.
2. **المشاركة المشروطة**: بموافقة الحكومة على تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للانتخابات، وهو ما تبناه الحزب الشيوعي الأردني وحزب المستقبل.
3. **المشاركة**: وقد قاد هذا الاتجاه الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل عام 1997 من اندماج تسعة أحزاب من تيار الوسط.

ولقد شارك في هذه الانتخابات فقط (5) أحزاب سياسية بصورة رسمية وأعلنوا عن ترشيحاتهم بصفة حزبية وهذه الأحزاب هي: الحزب الوطني الدستوري، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الوحدوي، حزب اليسار الديمقراطي، حزب الأرض العربية، (أبو رمان، 2002). وعلى الرغم من مشاركة هذه الأحزاب إلا أن التمثيل الحزبي في مجلس النواب انحسر إلى أربعة أحزاب فقط من أصل (19) حزباً شكلوا قوام الحياة الحزبية في الأردن حيث نجح لهذه الأحزاب سبعة نواب فقط كانوا قد ترشحوا بأسماء أحزابهم بصورة رسمية (المسيدي، 2015).

الحدث الأبرز الذي شهدته فترة مجلس النواب الثالث عشر تسلم الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، بعد وفاة الملك الحسين بن طلال، اجتمع مجلس الأمة بشقيه الاعيان والنواب بجلسة تاريخية تطبيقاً للمادة (29) من الدستور المتعلقة بقسم الملك اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة، وتولى الملك عبدالله بن الحسين عرش المملكة الاردنية الهاشمية في 1999/2/7 وانتقل الاردن إلى مرحلة جديدة في تعزيز العلاقات مع الدول العربية، والمضي في إرساء قواعد التنمية والعدالة عن طريق توزيع المكتسبات، ومنذ أن تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، حرص جلالته على إرساء رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن، وضع حجر الأساس لمسيرة الإصلاح الشامل في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، صمم الملك من خلال رؤيته الواضحة للإصلاحات في جميع المجالات، على تحويل الاردن لنموذج حيوي في المنطقة، ودولة حديثة ذات قيمة وكيان مستقل ومميز (الخرابشة، 2016).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2003-2007):

رغم استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، فقد جرت هذه الانتخابات اعتماداً على نظام الصوت الواحد غير المتحول، بموجب قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة (2001)، والقانون المعدل رقم (11) لسنة (2003)، الذي تضمن زيادة في عدد الدوائر الانتخابية إلى (45) دائرة وزيادة عدد النواب ليصبح (110) نواب. ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية الأردنية، تم تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية وإسهامها في عملية صنع القرار من خلال تخصيص مقاعد للمرأة وعددها (6) مقاعد مع الاحتفاظ بحقها في التنافس على باقي مقاعد الدائرة الانتخابية (أبو رمان، 2003).

ولعل أي من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته للانتخابات الحالية. وفي ذات الوقت تبدو الملاحظة الرئيسية في هذه الانتخابات على صعيد المشاركة الحزبية، متمثلة في تراجع مشاركتها المعلنة وتحديداً على صعيد عدد المرشحين، لا سيما مع لجوء العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات حزبية انتخابية، ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة. فالتمثيل الحزبي في مجلس النواب الرابع عشر (2003)، الذي اقتصر على حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ حصل الحزب على (1) مقعد، في حين خاض التيار القومي انتخابات هذا المجلس بـ (12) مرشح، وكذلك التيار اليساري خاض الانتخابات بـ (10) مرشحين إلا أنه لم ينجح أي منهم في الانتخابات (الرتاوي وآخرون، 2017).

وبهذه النتيجة تكون الأحزاب التقليدية واليسارية والقومية والوسطية قد تلاشت عن الساحة السياسية؛ وذلك لعدم وصول أي منها للبرلمان، ونظراً لعوامل التداخل بين العامل الاجتماعي والسياسي استطاع بعض المرشحين الفوز بالانتخابات لاعتبارات عشائرية وليست حزبية.

غير أن مما تجب ملاحظته هنا هو لجوء الاتجاه الوسطي تحديداً إلى عدم إعلان أسماء عدد من مرشحيه. فبينما لم يعلن "المجلس الوطني للتنسيق الحزبي" عن اسم أي من مرشحيه، أكد عدد من أحزاب "تجمع الإصلاح الديمقراطي" صراحة وجود مرشحين لها يخوضون الانتخابات دون الإعلان عن مظلتهم الحزبية. ومن ناحية أخرى فإن "تجمع المرشحين المستقلين" - لا يعتبر حزباً أو تكتلاً حزبياً - يحظى بدعم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الشغيلة الشيوعي اليساريين.

أقر المجلس العديد من القوانين التي كانت على جدول أعمال جلساته، من هذه القوانين قانون إشهار الذمة المالية، قانون ضمان حق الحصول على المعلومة، قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان، قانون المالكين والمستأجرين، قانون هيئة مكافحة الفساد، قانون منع الإرهاب، وقوانين أخرى، وإبرز الأحداث التي زامنت المجلس هي إعلان رسالة عمان والتي تعد تجسيداً لرؤية جلالة الملك عبدالله الثاني في الدفاع عن الإسلام، التي ركزت على القيم الإسلامية السمحة، ووضحت أن الإسلام دين التسامح والاعتدال، تشكيل لجنة لوضع الأجندة الوطنية والتي شكلت توافق وطني وعززت مسيرة الأردن التنموية والديمقراطية، إطلاق مبادرة كلنا الأردن وتأسيس هيئة شباب له (الخرابشة، 2016).

أما على صعيد التوجهات السياسية ورغم وجود عدد من نقاط الالتقاء بين الأحزاب والاتجاهات السياسية الأردنية المختلفة من خلال خطابها المعلن، لا سيما فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني، والشعب العراقي في مواجهة الاحتلال الأميركي، وكذلك ترسيخ الديمقراطية في الأردن، والإصلاح على المستويات كافة، فإن التباين بين هذه الأحزاب والاتجاهات التي تمثلها يظهر جلياً من خلال آليات العمل ومدى القرب من المفهوم والخطاب الرسميين فيما يتعلق بهذه القضايا وغيرها، كما هو حال الأحزاب الوسطية المقربة من السلطة والتي تنطلق في طروحاتها من منطق وطني (قطري)، بخلاف الاتجاه المعارض الذي يضم التيار الإسلامي والقومي واليساري -الأكثر ثورية- والذي يبتعد في طروحاته الإسلامية والقومية ولربما الأممية عن المفهوم والخطاب الرسميين (الطوالبة، 2010).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2007-2009):

جرت انتخابات المجلس الخامس عشر بعد صدور الإرادة الملكية السامية بتاريخ 20/11/2007، وبموجب قانون الانتخاب للمجلس الخامس عشر، حيث لم يطرا عليه أي تعديل، وبدأ مجلس النواب الخامس عشر مدته الدستورية في 28/11/2007 (الجريدة الرسمية 4869 الصادرة بتاريخ 28/11/2007)، حيث عقد أولى جلساته في دورة عادية بتاريخ 2/12/2007، وصدرت الإرادة الملكية بحله بتاريخ 24/11/2009 (الجريدة الرسمية 4998 الصادرة بتاريخ 1/12/2009) وتم حله قبل انتهاء مدته الدستورية بعامين لإجراء انتخابات مبكرة، واجتمع المجلس خلال هذه المدة في دورتين عاديتين ودورتين استثنائيتين.

وأما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الخامس عشر (2007) فكان ضعيف جداً لم يفز بهذه الانتخابات سوى حزب جبهة العمل الإسلامي (6) مقاعد وحزب الوسط الإسلامي بمقعدين، يمكن ملاحظة تراجع تمثيل حزب جبهة العمل الإسلامي بشكل كبير في هذه الانتخابات (الرنتاوي وآخرون، 2017). وأما بقية الأحزاب اليسارية والقومية المشاركة في الانتخابات فلم تستطع الفوز بأي من مقاعد مجلس النواب، وأن الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد قد زاد من التضييق على مرشحي الحزب، مما أدى لهذه النتيجة (Nahar, 2012).

الحدث الأبرز في هذا المجلس تقاعسه في البت بقوانين مفصلية مهمة ما أدى إلى إثارة الصحافة والرأي العام، فتأزمت العلاقة بين مجلس النواب والسلطة الرابعة (الصحافة)، وكان لعدم التزام بعض النواب في حضور جلسات المجلس والتغيب بدون عذر أصداء سلبية لدى الرأي العام، نتيجة لذلك صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس وبهذا يكون المجلس حل قبل أن يكمل مدته الدستورية. أشرفت على الانتخابات حكومة الدكتور معروف البخيت وتشكلت في عهد المجلس حكومة نادر الذهبي، وترأس المجلس المهندس عبدالهادي المجالي (الطوالبة، 2010).

كما كان من ابرز الاحداث التي مر بها هذا المجلس أنه جاء في فترة تعاقبت الازمات فيها مثل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد الاساسية التي أثرت على أداء المجلس لانشغاله في المحاولة في التغلب على هذه الازمات، ثم جاءت الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية وما نتج عنها من ركود اقتصادي، حيث شهد عام (2008) مجموعة من الأحداث المتلاحقة الناجمة عن تزايد انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد تواصل التدهور في الأسواق الاقتصادية العالمية، ولم تتج دولة من تلك الأزمة، فأسواق المال في البلدان الرأسمالية تعرضت للانهار، وكذلك جميع البورصات فقدت ما لا يقل عن نصف موجوداتها منذ بداية الأزمة، وتزايدت مشكلة الحصول على القروض، وكثفت المصارف المركزية جهودها الهادفة إلى توفير السيولة وارتفعت حالات الإفلاس للعديد من المؤسسات، واستحوذت مؤسسات لمؤسسات أخرى مهددة بالإفلاس (أبو فارة، 2011).

وقد تجلت هذه الأزمة على شكل هرولة بعض الأفراد نحو سحب الإيداعات من البنوك وقيام العديد من المؤسسات الاقتصادية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها ونقص السيولة المتداولة لدى غالبية الأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية، وهذا بالطبع أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة الأمر الذي أدى إلى توقف المقترضين عن سداد ديونهم وانخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث إرباكاً وخلا في مؤشرات الهبوط والصعود، وانخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية وانخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، وذلك بسبب ضعف السيولة وازدياد معدل البطالة، وبالتالي التوقف والإفلاس والتصفية التي تعرضت لها الشركات وقد أصبح كل موظفٍ وعاملٍ مهددًا بالفصل، وزاد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات (شحاتة، 2008).

وقد انعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول كافة والتي من ضمنها الدول العربية، وذلك على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه به علاقات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة؛ ومن المؤكد أن درجة تأثيرها تختلف بين الدول العربية باختلاف درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. والأردن كغيرها من الدول العربية ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأنظمة والسياسات الاقتصادية والمصرفية وتأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على المدى الطويل أو القصير (أحمد والكسار، 2009).

وتأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية جاء متأخراً إذ بدأت آثارها تظهر في نهاية الربع الأول من العام (2009)، وعزز من تداعيات الأزمة - التي تفجرت عام (2008) - على الأردن التأثير الذي تركته على اقتصاديات العديد من دول المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي حيث مئات الألوف من العاملين الأردنيين عادوا إلى الأردن، كما أن معظم الاستثمارات المتوجهة للأردن تأتي من هذه الدول. حيث أثرت الأزمة على الاقتصاد بأسرع مما توقع المسؤولون، لذلك تأخرت ردود الفعل الحكومية على مواجهة تداعياتها، وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في عجز الموازنة، ويشار إلى أنه لم يكن هناك سلوك جماعي في التعاطي مع آثارها لذلك سجل تراجع قطاعات استثمارية عديدة وفي مقدمتها قطاع العقار وأن تأثر الأردن بالأزمة الاقتصادية جاء نتيجة تأثر أسواق الخليج العربي بها حيث أوقفت العديد من الدول الخليجية استثماراتها بالأردن، ورغم الأزمة فإن استثمارات البنك المركزي لم تتأثر لجهة موجوداته، كما نجحت السياسة الأردنية مع الجهات المانحة بعدم تقليص المساعدات المقدمة للأردن بشكل كبير رغم قيام العديد من الجهات المانحة وبخاصة أميركا والاتحاد الأوروبي بتقليص حجم مساعداتها

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2010-2012):

حددت الحكومة يوم 2010/11/9 موعداً لإجراء الانتخابات لمجلس النواب السادس عشر، باتباع نظام الصوت الواحد غير المتحول، وبموجب قانون الانتخاب المؤقت لعام (2010)، وقسمت الدوائر الانتخابية إلى مناطق (دائرة وهمية) وخصص لكل منطقة مقعد واحد، وقد ارتفع عدد الدوائر الانتخابية لـ (45) وإلى (108) منطقة انتخابية، وتم إضافة (4) مقاعد جديدة في كل من محافظة العاصمة والزرقاء وإربد، و(12) مقعداً (كحد أدنى) حصة انتخابية للنساء، لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية وصناعة القرار، وازداد عدد أعضاء مجلس النواب ليصبح (120) عضواً، وكانت عملية تسجيل الناخبين سهلة خاصة الناخبين الجدد، اللذين بلغوا سن الثامنة عشر في الأول من كانون الأول لعام (2010) (الخرابشة، 2016).

وأما فيما يتعلق بتمثيل الأحزاب في مجلس النواب السادس عشر (2010)، ونلاحظ أن حزب جبهة العمل الإسلامي قاطع انتخابات هذا المجلس احتجاجاً على قانون الصوت الواحد (النمري وآخرون، 2012)، وبالرغم من ذلك فقد شاركت الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات إذ حصلت الأحزاب على (12) مقعد من بين (120) مقعد (المسيحدين، 2015).

والأحداث البارزة في هذا المجلس جرت انتخابات تكميلية بسبب وفاة النائب راشد البرايسة لينجح بموجبها محمد راشد البرايسة. ومع التعديلات الدستورية الجديدة فقد سقطت عضوية النائب شريف الرواشدة لأنه يحمل جنسية دولة أخرى، فأجريت انتخابات تكميلية ليفوز النائب عبد الحميد الرواشدة، وبلغ المجموع العام لمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي انجزها مجلس النواب السادس عشر (19) قانوناً، وكان من أهمها قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب الذي زاد بموجبه عدد أعضاء مجلس النواب ليصبح (150) عضواً، ومنح لكل ناخب صوتين، صوت للدائرة الانتخابية المحلية، وصوت للدائرة الانتخابية العامة. كما شهدت المنطقة العربية في حقبة المجلس السادس عشر العديد من الثورات والانقلابات (الربيع العربي)، التي شملت بلدان عربية (الداود، 2013).

يمر المجتمع العربي بموجات من الثورات والحركات الشعبية المطالبة، مست بتأثيراتها كل النظم العربية بأشكال مختلفة، ثورات تحمل مطالب متعددة بدءاً بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى الإصلاحات السياسية، هذه الثورات والحركات التي كسرت حاجز الخوف ورسخت ثقافة سياسية جديدة، كما قادت إلى تغييرات اجتماعية وسياسية في دول عربية مهمة (ابراهيم، 2012). وما جرى على ساحات الوطن العربي منذ بداية العام 2011 كان ظاهرة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

فابتدأت هذه الثورات بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ومغادرة الرئيس زين الدين بن علي إلى السعودية في 14 كانون الثاني من العام 2011. وكان البديل، وفي مسرحية انتخاب شعبي، وصول حركات الإسلام السياسي، بتحالف مع من بقي من إرث النظام السابق، إلى سدة الحكم في تونس (المديني، 2011). ثم امتدت إلى مصر وتحتي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط من العام نفسه. وفي مسرحية انتخاب شعبي أخرى مماثلة لما حصل في تونس، فقد وصل الإخوان المسلمون إلى استلام الحكم في مصر (الغبرا، 2019). وثورة غير سلمية في ليبيا بداية انتفاضة ليبيا انطلاقاً من مدينة بنغازي، وتشكيل (المجلس الوطني الانتقالي) في 5 آذار من العام 2011. وصدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1973، بتاريخ 17 آذار 2011، بطلب من فرنسا وبريطانيا وأميركا ولبنان. وامتتاع الصين وروسيا وألمانيا والهند والبرازيل عن التصويت (شحاته، 2011). ونفذت فرنسا وبريطانيا وأميركا أول الطلعات الجوية بتاريخ 19 آذار من العام 2011. وحينذاك دعت هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية أميركا، إلى قتل القذافي أو أسره. وانتهى الصراع بقتل الرئيس معمر القذافي في 23 تشرين الأول 2011. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن غرقت ليبيا في بحر من الدماء والصراعات المتواصلة على قواعد جهوية وعشائرية، وبالتالي إدخال الحركات التكفيرية لتبقى ذريعة للتدخل الأجنبي. وجُلَّ ما فعلته دول الأطلسي هي أنها استولت على البترول الليبي، وحلَّت الجيش وأفرغت مخازنه في مخازن الميليشيات أو صدرته مدفوع الثمن إلى مناطق التوتر في الوطن العربي. وجُلَّ ما أسعفت فيه ليبيا هو تكليف مندوب للأمم المتحدة لا دور له إلا إدارة الأزمة مع التلويح ببوار حل لن يأتي (المديني، 2011). ثم انتقلت هذه الانتفاضة السلمية إلى اليمن، ثم تحولت إلى ثورة غير سلمية حتى تغيير النظام، واستمرت الحركات السلمية في البحرين، وفي سوريا ما زالت الثورة مستمرة، كذلك الاحتجاجات في العراق (سلامه، 2013).

عندما انطلقت شرارة الربيع العربي في المنطقة عام (2011)، كان لا بد للنظام الأردني من أن يحرص على إدارة النزاع الداخلي للتعامل مع الأطراف الإسلامية وأطراف المعارضة الأخرى. فالنزاع الداخلي بين "الحرس القديم" وهم النخب السياسية القديمة أو الحرس القديم من جهة والجيل الجديد من النخب النيولبرالية الذي بدأت تظهر في الحياة السياسية الأردنية من جهة أخرى، وبالتركيز بشكل أكثر تحديداً على المعارضة الإسلامية الأردنية، فإن رد الملك عبد الله على مثل هذه التيارات قد أثر بشكل واضح على علاقته بجمبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الأردن. ومثل والده، فقد اعتبر الملك عبد الله هؤلاء الإسلاميين جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الأردني. وقد وضعه هذا الموقف في صراع مباشر مع رؤساء دول آخرين، قاموا بتشويه صورة (شيطنة) الإخوان المسلمين ووضع قادتتها على القائمة السوداء.

وكان الأردن من الدول التي تأثرت بتداعيات هذه الثورات، فانقلبت عدوى الاحتجاجات إلى الشارع الأردني مطالبة بالاصلاح السياسي، حيث شعر النظام السياسي الأردني بضرورة التحرك بإجراء إصلاحات تلبي مطالب وطموحات المواطنين فجاءت التعديلات الدستورية على اثنتين وأربعين مادة اعتبرت بأنها الأكبر منذ تأسيس الدستور عام ١٩٥٢ م، وعمل النظام على مكافحة الفساد وشرعنة عمل الجهات القائمة على مكافحته ومحاسبة كل من يعتدي على المال العام، كما قام النظام في مطلع عام ٢٠١٣ بإجراء انتخابات نيابية، كانت مختلفة عن سابقتها بوجود نظام القائمة في قانون الانتخاب، وإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين بمراقبة العملية الانتخابية، إضافة إلى الأوراق النقاشية الملكية والتي عبرت عن الرؤية الشاملة للإصلاح السياسي (النعيمات، والدروع، 2016).

وفي الأردن تباينت مطالب المتظاهرين بين طلب "ملكية دستورية" وطلب "مكافحة الفساد"، وقوانين نافذة للحياة وتحسين مستوى معيشة المواطن ولكن النظام يحاول تطويقها بإجراء العديد من التعديلات الدستورية والقوانين الميسرة لحياة الناس، وتشكيل لجنة حوار لمعالجة المطالب المشروعة لها (ربابعة، 2013).

ظهرت الحركات الاحتجاجية الأردنية في سياقها الاجتماعي قبل أن تأخذ منحى سياسي، وسبقت ظهور موجة الاحتجاجات في المنطقة العربية، ونشأت في ظروف عمل غير مواتية من طبيعة النظام الاجتماعي العشائري، والسياسات الحكومية والتشريعات المقيدة وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها أدوات للضبط السياسي واستقرار للحكم مثل القوات المسلحة ووسائل الإعلام، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل فاعلية المنظمات والأحزاب السياسية والحركات غير الحكومية، وتشكل تلك الأدوات وسائل ولاء وإسناد للنظام في تخفيف حدة الضغوطات الموجهة من تلك الحركات، لكن، يقابل ذلك أن نقص الخبرة وغياب عنصر التنظيم وشيوع ثقافة الخوف من ردود الفعل المترتبة على نشوء حالة غير مألوفة في المجتمع، معارضه للتوجهات الصادرة عن السلطة، قد تقود لحالة من عدم الاستقرار - وهي حالة لا يرغب المجتمع بالوصول إليها بسبب الخصوصية التي تميز التركيب الديمغرافي للمجتمع الأردني. وهذا الأمر شكل مصدر إرباك في معرفه ماهية الدور الحقيقي لتلك الحركات (المجالي، 2012)

ازدادت الحركات المطالبة في الاردن منذ العام (2010) حيث بلغت (139) حراكاً مطلبياً وارتفعت في العام (2011) لتصل (828) وفي العام (2012) ارتفعت الى (901) حراكاً مطلبياً وفي العام (2013) بلغت (890) وفي العام (2014) انخفضت عدد الحركات المطالبة الى (474) وتراجعت في عام (2015) لتصل الى (236) بالرغم من التراجع الملموس لعدد الاحتجاجات خلال العام (2017)، إلا أن ظاهرة الاحتجاجات كأحد مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية، مازالت واضحة للعيان بالرغم من تراجع أعدادها مقارنة مع السنوات السابقة. فقد انخفضت الاحتجاجات لسنة 2017 ما نسبته (20.4%) عما كانت عليه في عام 2016، والتي بلغت 288 احتجاج. وواصلت الاحتجاجات في الانخفاض خلال عام 2018 عن ما كانت عليه في عام 2017 بنسبة 11%، حيث تم تنفيذ 203 احتجاجاً (الغبرا، 2019)

ويبدو جلياً أن ثنائية الإصلاح السياسي والاقتصادي ستسجل حضوراً مستمراً في المشهد السياسي الأردني. وسيعتمد هذا الحضور وقوته على مستوى الأداء الداخلي في السير نحو الإصلاح السياسي كمدخل إلى إصلاح اقتصادي شامل ينعكس في المجتمع وكذلك على أداء الدولة، وسبق للأردن أن اختار في العام (1989) مسار الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية الحقيقية وربما تكون أحد خيارات المستقبل. إلا أن أية عملية إصلاح سياسي في الأردن سيكون لها انعكاساتها الإقليمية وبالذات على دول الجوار العربي، وليس كل إصلاح سياسي أردني سيكون مقبولاً من الدول التي وقفت ضد الربيع العربي وتريد محو آثاره، وليس من المتوقع منها أن تتعامل مع أية أجندة تقوم على الإصلاح السياسي بإيجابية. وفي نفس الاتجاه، فإن السياقات الإقليمية ستبقى حاضرة ولأجل غير مسمى في المسار الأردني، وستؤثر على طريقة تعامل الأردن مع التحديات الاقتصادية التي يواجهها، وستظهر تبعاتها على طبيعة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمكن تحقيقه.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2012-2015):

صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء انتخابات نيابية بتاريخ 2012/10/4، وفي 2013/12/23 أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر على أساس قانون انتخاب دائم هو الأول من نوعه منذ عودة الحياة النيابية عام (1989)، وذلك بهدف الأحزاب السياسية في البرلمان وتقادي سلبيات نظام الصوت الواحد. وأجريت هذه الانتخابات والتي تُعد هي الأولى التي تجري في البلاد منذ التعديلات الدستورية النادرة والتي تمت في سياق عملية الإصلاح السياسي. (الفايز، 2014) ولقد خاض القسم الأكبر من الأحزاب السياسية الأردنية البالغ عددها (23) حزباً، فقد شارك (14) حزباً، بتقديم مرشحين عنهم سواء في القوائم الوطنية على مستوى الدائرة العامة أو بمرشحين في الدوائر المحلية، فيما دعمت أربعة أحزاب أخرى عملية المشاركة في الانتخابات من دون أن تقدم مرشحين عنه، وفي حين قاطع حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية وحزب الحياة هذه الانتخابات، حيث طالبت هذه الأحزاب بإلغاء قانون الصوت الواحد للمقاعد المخصصة للدوائر المحلية وتخصيص 50% من المقاعد للدائرة الانتخابية العامة للأحزاب السياسية، أن فوز الأحزاب السياسية بمقاعد ضمن القائمة النسبية المغلقة قد كان محدداً، إذ فازت الأحزاب المشاركة بعشرة مقاعد فقط من أصل (27) حزباً، ويعود ذلك إلى كثرة القوائم المرشحة للانتخابات، إذ وصلت إلى ما يزيد عن (60) قائمة، وفاز ما مجموعه (23) من مختلف التوجهات حزبياً نائباً (الحوالدة، 2018).

تم رفع عدد مقاعد النواب إلى (150) مقعداً، والحصصة الانتخابية للنساء إلى (15) مقعداً بواقع مقعد واحد لكل محافظة ومقعد لكل دائرة من دوائر البدو الثلاث، وتم تخصيص (27) مقعداً للقوائم العامة، حيث أخذت الدولة الأردنية في انتخاباتها النيابية، نظام انتخابي مغاير عن الانظمة التي اتبعتها سابقاً، فاعتمدت نظاماً انتخابياً مختلطاً يمنح بموجب الناخب صوتين، صوت فردي في دائرة انتخابية محلية، وصوت لقائمة نسبية مغلقة في دائرة انتخابية عامة على مستوى المملكة، واعتبر ذلك تطور مهم يمكن أن يفتح الباب أمام تحسين النقل النيابي للأحزاب السياسية، وقسمت المملكة إلى (45) دائرة انتخابية محلية، بالإضافة إلى الدائرة الانتخابية العامة على مستوى الدولة. (حسني، 2013)

والأحداث البارزة في هذا المجلس أنه انتخب مجلس النواب السابع عشر وسط أجواء شعبية غاضبة ورافضة لقانون الانتخاب الجديد، ومقاطعة سياسية للحركة الإسلامية وقطاع واسع من الناخبين، لكن نسبة المشاركة في الانتخابات بقيت تتراوح في حدود المشاركة الانتخابية للمجلس السادس عشر (العوامل، 2020).

وعاني هذا المجلس من أحداث كثيرة، ليس بسبب أدائه الرقابي والتشريعي المميز بالتأكيد، إنما بسبب سلوكيات نوابه تحت القبة التي تفاعل معها الأردنيون ووصلت لحد إطلاق النار في المجلس. ومسألة النصاب القانوني أصبحت مشكلة يعاني منها المجلس، حيث أطلق عليه مجلس المقاعد الفارغة، ورغم إقراره (175) قانوناً، إلا أن المجلس لم يعط التشريعات القدر الكافي من النقاش والحوار، بل أنه لم يرسل إلى الحكومة من بين 57 قانوناً اقترحها وعمل عليها سوى قانونين فقط. عمل المجلس خلال ثلاث سنوات ونصف على قوانين اقتصادية وسياسية واجتماعية وتشريعية على مدار أربع دورات تشريعية بدأت في شهر آذار عام (2013) وانتهت بجل المجلس في أيار (2016)، بعضها كان مهماً في تحديد شكل الدولة الأردنية المستقبلية لا سيما على المستوى السياسي والاقتصادي (الرنثاوي وآخرون، 2017).

والدستور الأردني عدل مرتين في عهد المجلس السابع عشر، الأولى كانت عام (2014) حين عدلت المادة (67) لتتص على السماح للهيئة المستقلة للانتخاب بالإشراف على أي انتخابات أخرى غير انتخابات مجلس النواب والبلديات، كما عدلت المادة (127) والتي حصرت صلاحية تعيين قادة الجيش والمخابرات بيد الملك دون تنسيب من رئاسة الوزراء، والتي اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين أنها تحد من صلاحيات المؤسسات التشريعية وتعارض المواد الدستورية حول الولاية العامة للحكومة، وأقرت التعديلات الدستورية برفض 8 نواب فقط. واقتصادياً، أقر المجلس عدداً من القوانين المهمة، كان أبرزها قانون صندوق الاستثمار الذي أثار الجدل يوم إقراره بعدما تراجع المجلس عن مقترح استثناء الشركات الصهيونية من المشاركة في استثمارات الصندوق، إلا أن ذلك الجدل سلط الضوء على خطورة القانون الذي أقر وصدر في الجريدة الرسمية نهاية شهر أيار الماضي. وسيعمل القانون خارج قوانين الاستثمار الأردنية كقانون الشركات والأوراق المالية وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى أنه سيمنح المستثمر الأجنبي إعفاءات من أي رسوم أو جمارك أو ضرائب تنطبق على المستثمر الأردني (الطراونة، 2018).

كما أقر المجلس قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وقانون تطوير المشاريع الاقتصادية وقانون معدل للصناعة والتجارة وقانون ضريبة الدخل الذي حظي باهتمام واسع ونقاش داخل المجلس وخارجه، وفي النهاية بات كل فرد دخله أكثر من 12 ألف دينار خاضعاً للضريبة، بينما حدد سقف الإعفاء بـ 24 ألف دينار لكل أسرة مهما بلغ عدد أفرادها، ومن أكثر التشريعات التي أثارت جدلاً واسعاً مشروع «قانون التقاعد المدني» الذي أقره مجلسي النواب والأعيان إلا أن الملك رده لوجود شبهة دستورية فيه، خاصة ما ينص على منح أعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) رواتب تقاعدية مدى الحياة، وحسنت المحكمة الدستورية الجدل وأصدرت قراراً بعدم استحقاق أعضاء مجلس الأمة لرواتب تقاعدية، وعاد مشروع القانون مجدداً إلى قانونية مجلس النواب في شهر آذار من العام الحالي، إلا أن المجلس السابع عشر لم يستكمل العمل عليه، وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية، كان من بين القوانين التي أقرها المجلس السابع عشر مرتين والتي أثارت أيضاً جدلاً واسعاً، فبعد أن وافق المجلس عام 2013 على إعفاء كل من يتعاطى المخدرات للمرة الأولى من عقوبة الحق العام والحبس وتحويله للمعالجة في المراكز المختصة، عاد عام 2016 وتراجع عن الإعفاء، بعد أن اتهم التعديل بأنه يحض على تعاطي المخدرات وبأنه ساهم في زيادة معدلاته (أبورمان، 2017).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2016-2020):

جرت انتخابات مجلس النواب الثامن عشر بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم وفق قانون الانتخاب رقم (6)، لعام (2016م)، الذي خصص (36) مقعداً للكويتا (3 مقاعد للشركس والشيشان، 9 مقاعد للمسيحيين، 15 مقعداً للمرأة، 9 مقاعد للبدو) (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2016)، الذي تبنى ولأول مرة في تاريخ النظام الانتخابي الأردني نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة)، إذ أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات أنه اشترك في الانتخابات وفق تقرير الهيئة المستقلة للانتخاب (266) قائمة انتخابية، توزعت على 23 دائرة انتخابية، وبلغ عدد مرشحي القوائم المقبولة نهائياً (1252) مرشحاً (المجالي والكيالي، 2016).

إن انتخابات مجلس النواب الثامن عشر بتاريخ (2016/9/20)، جرت على أساس نظام التمثيل النسبي / القائمة النسبية المفتوحة، لأول مرة في تاريخ الأردن، في سياقات تتعلق بمحاولة إحداث تغييرات إصلاحية وديمقراطية حقيقية في الدولة. خصوصاً بعد الحوارات الكثيفة التي شهدتها النظام السياسي الأردني، من حيث مطالب القوى الوطنية والمعارضة السياسية التي بدأت من العام (2010) بتغيير قانون الانتخاب وكذلك قانون الأحزاب السياسية، والسير الجاد بالعملية الإصلاحية المتعثرة، والحزم في مكافحة الفساد المستشري، وتعزيز الرقابة السياسية على الحكومة، بالتوازي مع إصدار الملك عبدالله الثاني أوراقه النقاشية اعتباراً من العام (2012)، والتي شكلت الأرضية الحوارية في الأردن حول ضرورة تعديل التشريعات السياسية بما يخدم التطور السياسي بإقامة الحكومات البرلمانية كغاية نهائية للإصلاح، ومع تصاعد الضغط والمطالب على النظام بإجراء التغييرات المطلوبة، جرى تعديل قانون الانتخاب في العام (2016)، الذي تضمن إلغاء نظام الصوت الواحد غير المتحول قرار نظام التمثيل النسبي من خلال، نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة. وحصر الترشح ضمن قوائم فقط، سواء أكان أصحابها حزبيين أو مستقلين، بهدف تشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة ترشحاً واقتراعاً (العوامل، 2020).

وبالتوازي مع تغيير قانون الأحزاب السياسية في العام (2015)، وتسهيل عملية إنشاء وتسجيل الأحزاب السياسية، وتخفيض عدد المؤسسين، وتغيير مرجعية الجهة المسؤولة عن الأحزاب من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. على أساس أن يساهم هذان القانونان في توفير المناخ الملائم لتعزيز دور الأحزاب السياسية وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية السياسية، وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية لسنة (2016)، فقد شارك (39) حزباً، من أصل (50) حزب في الانتخابات ولاحظ أن فوز الأحزاب السياسية بمقاعد ضمن القائمة النسبية المفتوحة قد كان محدوداً، إذ حصلت الأحزاب المشاركة بالانتخابات على (24) مقعداً من أصل (130) مقعداً، ولعل ذلك يعود إلى أن قانون الانتخاب لسنة (2016) لم يساهم في زيادة تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الثامن عشر، فبالرغم من تبنى هذا القانون لنظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة الانتخابية، إلا أنه لم يعمل على خلق الظروف المناسبة للأحزاب لإيصال ممثلين عن عدد كافٍ منها للبرلمان، إذ أن هذا النظام تمثل في غياب عتبة الحسم في التمثيل، واعتماده على نظام إذ الباقي الأعلى لتوزيع المقاعد الفائزة، كما أنه منح الناخب الحق في التصويت لعدة مرشحين ضمن القائمة التي صوت لها؛ عمل هذا النظام على جعل المنافسة داخل القائمة الواحدة، وهذا بطبع شكل تبعات سلبية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، يمكن ملاحظة أن نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة) المطبق في الأردن لا يشترط الترشيح لهذه القوائم على أساس حزبي، وذلك لتشجيع ودعم الأحزاب السياسية، إذ اعتمدت على القوائم الحزبية للترشح للانتخابات (العدوان، العزم، 2019).

إلا أن قانون الانتخاب الجديد لم يؤدي إلى تعزيز مشاركة الأحزاب وتشكيل التحالفات والكتل سواء في الترشح أو في عمل مجلس النواب الجديد، وبدلاً من أن تشكل القائمة نقلة نوعية في عملية الإصلاح الانتخابي وتعزيز دور الأحزاب السياسية، تحولت القائمة، الانتخابية إلى مصدر انتقاد للقانون ولتنديد شعبي بعملية تشكيل القوائم التي واجه المرشحون صعوبات في تشكيلها. إن اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة، أثناء تطبيق القانون عملياً أثبت أن هذا النظام قد خلق تنافساً بين أعضاء القائمة الواحدة وصل إلى حد التنارع والخلاف، كما أن تلك القوائم لم تحقق الغاية المنشودة منها ولم تقم على أساس تبني البرامج الانتخابية المشتركة من قبل أعضائها فكان التنافس فردياً وهذا ما ظهر جلياً في الدعاية الانتخابية التي قامت على المرشحين الأفراد لا على القائمة كوحدة واحدة، ويطغى على تشكيل هذه القوائم الاعتبارات الجهوية والمناطقية والعشائرية – القبلية وغيرها، على حساب المتغير الحزبي. وحول مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات وعدد الفائزين منهم، فقد تعددت الأرقام والمصادر إلى درجة الاضطراب الرقمي للمشاركة الحقيقية للأحزاب في الانتخابات أو عدد الفائزين منهم؛ إذ أشارت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في ملخص داخلي غير معلن (درادكة، 2016).

والأحداث البارزة في هذا المجلس أنه انتخب في ظل عدم الاهتمام السياسي بالمشاركة لدى العديد من الشرائح الاجتماعية وخصوصاً في المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء، وبروز ظاهرة المال السياسي وقد تحدى بعض المرشحين أو انصارهم القانون وسرقوا عدد من الصناديق في إحدى مراكز الاقتراع في البادية الوسطى، كما رصدت ردود أفعال من بعض الذين لم يحالفهم الحظ وقيام مناصريهم بأعمال شغب وإغلاق الطرق العامة بالإضافة إلى عودة ظاهرة إطلاق العيارات النارية من قبل بعض أنصار المرشحين الفائزين. كما برز الدور الإيجابي للهيئة المستقلة للانتخابات إلا أنه قد أخذ عليها التأخير والبطء في نشر إعلان النتائج واستبدال العاملين في اللجان حيث تم استبدال 29 عضواً من أعضاء اللجان في مختلف أنحاء المملكة وعدم توفير التسهيلات المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في العملية الانتخابية مما أدى إلى ضعف مشاركتهم في الاقتراع (مركز الحياة، 2017).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2020-2024):

أجريت الانتخابات لمجلس النواب التاسع عشر، بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم وفق قانون الانتخاب رقم (6)، لعام (2016م)، بتاريخ (2020/11/10). ورغم استثنائية الظروف الوبائية والسياسية والاجتماعية التي جاءت بها انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، إلا أن مخرجات المجلس الجديد جاءت استثنائية أيضاً لجهة نوعية الفائزين بمقاعد المجلس الـ 130 ومشاربهم واتجاهاتهم وأعمالهم.

وفي ظل انخفاض نسبة المشاركة والتي وصلت إلى (29%) في انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر، انخفض عدد النواب الحزبيين إلى (12) حزبياً ولم تحظ أي نائبة حزبية بمقعد داخل البرلمان. واستطاعت أربعة أحزاب فقط من حيز مقاعدها داخل البرلمان، هي: جبهة العمل الإسلامي والوسط الإسلامي والجبهة الأردنية الموحدة والوفاء الأردني، علماً بأن مجموع المترشحين الحزبيين كان (397) مترشحاً للانتخابات بما نسبته (23%) من إجمالي المترشحين في الأردن والبالغ عددهم (1690) مترشحاً ومترشحة. وازدادت عدد القوائم الحزبية بنسبة (30%)، في حين بلغت الزيادة بأعداد المترشحين الحزبيين (35%) مقارنة بالانتخابات النيابية (2016) وفق (عبدالله، 2020).

الحدث الأبرز في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عزوف الشارع الأردني سببه انخفاض ثقة المواطنين بالانتخابات النيابية التي واجهت العديد من التحديات قبل حدوثها فانتشار وباء فيروس كورونا المستجد وارتفاع أعداد الموتى والمصابين كان مخيفاً. وأن قانون الانتخاب هو السبب الأعظم الذي أدى إلى تراجع دور الأحزاب السياسية في البرلمان الأردني، فنظام القائمة الانتخابية واضطراب المواطنين إلى التصويت لقائمة واحدة هو عملياً يمثل الصوت الواحد، لكن بطريقة مختلفة، فالقوائم الانتخابية كانت مشكلة بطرق قاهرة لأن الحزب يكتفي بالوضع الطبيعي بترشيح شخص أو اثنين يمثلونه على مستوى المحافظة، لكن قانون الانتخاب قلب الموازين (فضيلات، 2020).

وما فرضه قانون الانتخاب أن الأحزاب القومية واليسارية أصبحت ملزمة بالنزول بعدد محدد من القوائم وبعدد محدد من المترشحين، لذلك لم تنزل الأحزاب اليسارية سوى في دوائر لديها فيها قواعد جماهيرية، بعكس "العمل الإسلامي"، الذي استطاع النزول بعدد أكبر من الدوائر الانتخابية بسبب وجود قاعدة جماهيرية قوية ومنظمة لهم فالقاعدة الدينية واسعة في الأردن. وترشح 48 مترشحا ومترشحة من الأحزاب اليسارية، وكان من ضمنهم 7 مترشحات في الانتخابات النيابية 2020، مقارنة مع 16 مترشحا ومترشحة، منهم 3 نساء في انتخابات 2016.. لكن النتائج كانت ضعيفة جدا، ففي العام 2016 حصلوا على مقعد واحد فقط أما في هذه الانتخابات لم يحصلوا على أي مقعد، بحسب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (تحالف راصد لمراقبة الانتخابات، 2020).

لقد دفعت عدة عوامل حكومة بشر الخصاونة وبتوجيهات سامية من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني وبتاريخ 10 حزيران 2021 الى تفعيل المشاركة السياسية والعمل الحزبي لدى كافة أبناء المجتمع، من خلال تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وسن قوانين ثلاث طموحات الشارع الأردني، وضرورة إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية الأردنية لسنة (2022) وقانون للانتخاب، منها استمرارية مطالبة الأحزاب السياسية بإجراء تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب متوافقة مع روح التغيير والتطور، مستغلة الخطاب الملكي الإيجابي تجاه الأحزاب السياسية وتشكيل الحكومات البرلمانية، والذي يبدو واضحا من خلال المبادرات الإصلاحية الملكية، والتي دفعت إلى تطوير وتحفيز الأحزاب السياسية (الزيادات، 2022). ومن العوامل كذلك، ضعف مشاركة المواطنين في عضوية الأحزاب السياسية، وتحقيق الأحزاب لنتائج غير مشجعة في معظم الانتخابات النيابية.

ويشكل قانون رقم (7) لسنة 2022 أهم ملامح عملية التحديث والارتقاء بالعمل السياسي، وهذه ما عبرت عنه كافة القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أجماعها على الحاجة الملحة لإجراء التحديث السياسي حيثما لزم، من أجل انتاج جماعات وقوى وطنية فاعلة سياسية واجتماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، وتأسيس مستقبل سياسي أردني تعتاد عليه الأجيال القادمة في الحوار يدعم السلم والأمن المجتمعي (Al-Majali, et.al, 2022).

وفي ظل تنامي عزوف المواطنين، خصوصا الشباب والنساء عن العمل الحزبي السياسي بكل مضامينه فيتاتي هذا القانون لتغيير نظرة الأردنيين إلى الأحزاب السياسية بشكل عام حيث لا تزال تشوبها مظاهر من فقدان الثقة بسبب تعلق الذهنية الأردنية بالتجربة التاريخية السلبية للأحزاب، والتي كان سبباً في حظر الأحزاب ومطاردتها قبل عودتها عام (1992)، إلى جانب غياب القناة الشعبية بجدوى العمل الحزبي السياسي كأداة للمشاركة السياسية الفاعلة (Al-Mashaqbeh, 2022). لا سيما أن نظرة الشارع الأردني وقناعاتها في تشكيل الحكومات وانتخاب البرلمانات في الأردن، تجعل من الأطر التقليدية، بؤرة مركزية وقنوات مضمونة، وأكثر فاعلية من العمل الحزبي والسياسي (العياصرة، 2022).

كما يبرز (المبيضين، 2023) حاجة الأردن لإقرار قانون جديد للأحزاب السياسية، في توجّه نحو أهمية تعميق النظرة لها كمؤسسات وطنية فاعلة ومسؤولة، وتغيير النمط التقليدي السائد في تفكير الشارع نحوها، وإجراء تعديلات وتحديثات واسعة تُشجّع وتطلق طاقات الشباب، على الانخراط في العمل الحزبي والسياسي العام، والمشاركة السياسية، وتؤهلهم لخوض غمار الانتخابات العامة، والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل وطنهم وبالمحصلة تشكيل حكومات برلمانية.

لعل من أهم التعديلات في مسودة مشروع قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مغلقة بـ (41) مقعد نيابي على المستوى الوطني، ويهدف تعزيز مشاركة الشباب والمرأة اشترط قانون الأحزاب أن لا تقل نسبة مشاركة الشباب والمرأة عن (10%) من نسبة المؤسسين ضمن فئة الأعمار (18-35)، وأن يكون من بين المؤسسين من الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد على أن يتم زيادة نسبة مشاركة المرأة والشباب لتصل إلى (20%) خلال ثلاث سنوات. واشترط القانون أن يكون عدد المتقدمين لتأسيس الحزب (300) شخص، وأن يتم استكمال إجراءات التسجيل خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون بعدد مؤسسين للحزب لا يقل عن (1000) شخص من سكان (6) محافظات على الأقل، وبحيث لا يقل عددهم عن (30) شخصاً من كل محافظة. كما أجاز القانون للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية، وأخرى خارجية أو مع اتحادات تنظيمات وأحزاب سياسية دولية، شريطة الامتثال بأحكام القوانين للدولة. وأجاز القانون قبول التبرعات النقدية والعينية والهبات المالية المقدمة للحزب من الأشخاص الأردنيين الطبيعيين والمعنويين، بمثابة نفقات للحزب، وقابلة للتنزيل من الأموال الخاضعة للضريبة العامة للدخل، كما تم تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة صندوقاً لدعم الأحزاب من أموال الخزينة العامة (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2023).

ولعل عزوف الشارع الأردني عن الحياة الحزبية خوفاً من الأحكام العرفية التي ما نزال نُعاني من تبعاتها، ووجود المال الأسود حيث كان هو سيد الموقف في التصويت بهذه الانتخابات، علماً بأن الأحزاب ترفض هذه الفكرة فالشخص الذي يبيع صوته يبيع نفسه. وحول سبب انخفاض عدد المترشحات في قوائم الائتلاف اليساري مقارنة بالذكور، وأن قانون الانتخاب هذه المرة أثبت عدم توازنه، فقد عمل على تصعيد العشائرية، وهدم قوة الأحزاب السياسية، فكانت النتيجة صادمة ومخيبة للأمال من حيث العدد والنوعية.

النتائج:

لقد بحثت هذه الدراسة في تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، لتطرح فوراً مسألة تفعيل دور هذه الأحزاب أولاً على المستوى الشعبي الجماهيري، وصولاً إلى وزن يسمح لها بالوصول إلى حالة تمكنها من تشكيل الحكومات، أو الجلوس المؤثر على مقاعد المعارضة. وتبرز في هذا المجال قضايا الوسائل والآليات والسبل التي يمكن بها تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية الدور المأمول لهذه الأحزاب في تطوير النظام السياسي الأردني، للوصول إلى النظام البرلماني الديمقراطي، بما يعزز الوصول إلى الحكومات البرلمانية المنتخبة إلى السلطة التنفيذية، استناداً إلى فوز أحزاب تستطيع تأمين أغلبية برلمانية لتشكيل حكومات، بوجود معارضة فعالة. كما بحثت هذه الدراسة في الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحويل الأردن إلى دولة ذات نظام سياسي.

وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. بينت الدراسة أن عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية عند شريحة واسعة من أفراد المجتمع الأردني من جهة، وعدم الإلمام الكافي بماهية الحقوق السياسية، مما ترتب عليه إقصاء العدد الأكبر خارج صنع القرار في المجالات المتعددة.

2. خلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية إلى أنه رغم عودة الحياة الحزبية منذ الانفراج الديمقراطي الذي بدأ منذ العام (1989)، إلا أن الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الانتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات وطنية عن العديد من التساؤلات الخاصة بالأحزاب، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤية الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن، إضافة إلى أن التجربة الحزبية في السنوات الماضية أثرت على عقلية المواطن سلباً.
3. بينت الدراسة أن ضعف المشاركة الحزبية في العمل السياسي، وعدم وجود برامج حقيقية للأحزاب السياسية الأردنية، تهدف إلى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مما يشكل عائقاً حقيقياً أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.
4. غياب التنشئة السياسية أدى إلى ظهور أزمة ثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات العامة، مما يستدعي إعادة النظر في أدوات التنشئة السياسية، من حيث قدرتها على زرع ثقافة الثقة بين مكونات النظام السياسي والمجتمعي بصورة عامة.
5. أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف وهشاشة بنية الكتل البرلمانية في مجلس النواب الأردني وذلك لغياب العمل الحزبي، وأن هذه الكتل لا تتشكل على أسس فكرية وبرامجية واضحة، وإنما على اعتبارات شخصية ومكونات اجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى سرعان انهيار هذه الكتل وعدم قيامها بالدور المطلوب، وأن ضعف الأساس الذي تقوم عليه الكتل البرلمانية، وبنائها القائم على المصالح الشخصية لأعضاء مجلس النواب، يُعد من المعوقات التي قللت من مستوى الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.
6. خلصت الدراسة إلى أن هنالك بعض العقبات التشريعية أمام تحقيق دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، مثل قوانين الانتخاب، وضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها وعدم وجود بنى مؤسسية لدى غالبيتها والتأثيرات الخارجية التي قد النشاط السياسي كما لو أنه مقدمة للعنف عدم الاستقرار وزعزعة الأمن، خاصة في مرحلة "الربيع العربي" ونتائجها، وما تلاها. كما توصلت الدراسة إلى سلبية تتصل بالنظم الحاكمة للانتخاب خاصة توزيع الدوائر، والشعور باللامبالاة تجاه الانتخابات البرلمانية، ومعها الحزبية والسياسية. وأن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.
7. ضعف أداء معظم الأحزاب أدى إلى نتيجة النزعات الذاتية لمؤسسيها، إلى تدني نسبة الانتساب إليها، وضعف دورها في الضغط على النظام السياسي لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي المنشود.

8. ساهم وضوح الإرادة السياسية، عند رأس النظام السياسي، في نضوج الحراك الاجتماعي والسياسي لتبني النهج الديمقراطي المطلوب في الدولة، لكون القيادة السياسية فاعلاً أساسياً في رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي.
9. ترتبط عملية الإصلاح والتحديث السياسية بطبيعة القواعد القانونية التي تحدد حركة السلوك عند الأفراد، مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر.
10. إن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم توغل السلطة التنفيذية بالسلطتين الأخريين، يبقى مؤشراً أساسياً في جدية الأنظمة السياسية في تجسيد أسس النهج الديمقراطي ومعاييره.

التوصيات:

- بناءً على نتائج الدراسة تتقدم بعدد من التوصيات، أهمها:
1. القيام بمبادرات توعوية تُشجع على الانتساب للأحزاب السياسية لممارسة دور سياسي نشط، في خدمة الشعب والوطن والأمة.
2. تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بما يساعد على تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج جيدة.
3. ضرورة إيجاد آلية تساعد الأحزاب للوصول للبرلمان من خلال تعديل قانون الانتخاب وتخصيص أكثر من (50%) من المقاعد لمرشحي الأحزاب.
4. تواصل القيادات السياسية للأحزاب السياسية مع فئة الشباب لدمجهم في أطر الأحزاب السياسية. وتكثيف تواصل الأحزاب مع المناطق المختلفة في الأردن عبر عقد ندوات ذات طابع عملي لمواجهة مشكلات الشباب من بطالة وفقير.
5. تكثيف تواصل وزارة التنمية السياسية مع الأحزاب السياسية والكوادر الحراكية الشعبية والشبابية وفتح حوارات مع القيادات العشائرية والقبلية في مناطقهم، الضغط باتجاه تعميق المشاركة السياسية من قبل مراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني لإقرار قانون انتخابي يقوم على نظام انتخابي يجمع القوائم الحزبية ونظام الأكثرية، وتعديل قانون الأحزاب السياسية بالنص على تمثيل الشباب والنساء في المراكز القيادية الأولى.

المراجع:

- ازروال، يوسف (2017) دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية، **مجلة الحقيقة**، 16(3):124-151
- براهيم، أحمد؛ وبن طاهر، علي(2021) مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة، **مجلة أبحاث**، 6(2): 79-88.
- البلعزي، ابراهيم(2023) الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)**، 2(2): 498-520.
- بن عيسى، ريم(2012) التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، متوفر عبر الموقع: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489>

- التعمري، سلامة أحمد سلامة. (2018) دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017: مجلس النواب-دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- ثابت، عادل (2007) النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية ولنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة
- جابر سعيد عوض (2014)، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر.
- الحبيب، فايز، (2006)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ط2، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.
- حجازي، أكرم (2005). الموجز في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مجلة علوم انسانية، العدد 20، متوفر عبر: <http://www.ulum.nl/a115.htm>
- حداد، مهنا (2017) الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- حمود، جمال (2015)، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، مركز آفاق للدراسات. www.aafaq-center.com
- الخرجي، ثامر كامل. (2015). النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 126.
- الخطيب، سعدى محمد (2012)، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- ذو الحسن، منار (2013) الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- زاير، الهام (2019) دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 3(2): 300-313.
- الزيات، عبد الحليم (2020)، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، عمان: الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر.
- الزيادات، أنور (2022) قانون الأحزاب الأردني الجديد: اشتراطات جديدة ومخاوف من الإقصاء، العربي الجديد، متوفر عبر الموقع <https://www.alaraby.co.uk>
- ساجد، يزن (2021). النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الأردن. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 23(1): 259-289.
- السعدني، مروان عبد العزيز (2019)، الأحزاب السياسية وتحديات التنمية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سليمان، عصام، (2010)، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- السوايعر، ليث (2023) دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 43(1): 15-36.
- الشرقاوي، سعاد (2007). الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

الشوابكة، محمد (2021) واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 14(1): 315-339.

صويص، سليمان (2010). الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان، الأردن، عمان: ورقة عمل مقدمة في مركز القدس للدراسات السياسية ص 219.

طهوب، ناصر (2023) الأحزاب السياسية وقوانين الانتخاب وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992-2022م)، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 36(8): 254-289.

عادل، أحمد، (2021)، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.

عبد النور، ناجي، (2007)، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

العضاض، رياض (2013)، التنمية، المستلزمات والمعوقات والتحديات، مجلة دراسات المستقبل العدد السابع، مركز جامعة اسبوط، ج م ع ص 165-205.

العيصرة، زياد (2022) قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن، ستراتيجيكس، متوفر عبر الموقع <https://strategiecs.com/ar/analyses>

الفارس، تيسير (2002). القبيلة السياسية، جدلية الصراع وتوازن المصالح، الحالة الأردنية، الأردن، عمان: دار الحقيقة للدراسات والأبحاث، ص 243.

فهمي، عبد القادر محمد، (2011)، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، القاهرة، مصر.

المبعضين، مهند (2023) الأردن: سنة أولى تحديث سياسي، العربي الجديد، متوفر عبر الموقع

<https://www.alaraby.co.uk/opinion>

المسيعيين، يوسف (2018) أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 19(1): 113-164.

نصراوي، ليث كمال (2017) النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، *المجلة الدولية للقانون*، 25(3): 1-26

النعيمات، أسامة؛ والدروع خالد، (2016) " أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية، دراسات، علوم الشريعة والقانون، 43(1): 35-54.

النمر، أسماء (2023) دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية المصرية دراسة حالة مجلس النواب "2015-2020"، *مجلة السياسة والاقتصاد*، 20(19): 246-272.

الهيئة المستقلة للانتخاب، (2023) مديرية سجل الأحزاب، متوفر عبر الموقع <https://www.iec.jo/ar>

Al-Majali, J, Mahadee, M, & Adnan, Z. (2022) Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(5), 490-500.

Al-Mashaqbeh, B.(2022). The Reality of Political Reform in Jordan and its most Prominent Obstacles in the Period (1989-2019). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(5), 44-51.